

الإسلام بين الحاكمية والديموقراطية وطاعة اولي الأمر

أعده وكتبه/ صالح بن عبدالله السليمان

قائمة المحتويات

- المقدمة

- القسم الأول: طاعة ولي الأمر في القرآن والحديث مع الرد على المبادئ الخارجية والثورية

- القسم الثاني: مبدأ الحاكمية في الإسلام

- القسم الثالث: علاقة الحاكمية بالخوارج

- القسم الرابع: مقارنة الحاكمية مع ولاية الفقيه

- القسم الخامس: الإخوان المسلمين والحاكمية

- القسم السادس: الإسلام السياسي وفشله وأمثلة على الفشل في توفير حاجات الإنسان

- القسم السابع: أمثلة إضافية عن تونس ومصر

- القسم الثامن: الخطأ الشرعي في القول بالحاكمية: تحليل نقدي من منظور أهل السنة

- القسم التاسع: نقد الحاكمية عند ابن تيمية: بين الأصالة والتحذير من الغلو

- القسم العاشر: فساد الحاكمية وفساد الديمقراطية: كلاهما لا يتماشى مع الإسلام

- القسم الحادي عشر: فوائد طاعة ولي الأمر في غير معصية: سبيل لاستقرار الأمة وتماسكها ورقيها

- شرح تفصيلي لفوائد الطاعة في الإسلام

- القسم الثاني عشر: دور الطاعة في التنمية المستدامة: منظور إسلامي وعملي

- الخاتمة العامة

المقدمة

تمزق الاسلام بين الحاكمية والديمقراطية... وسفينة النجاة في طاعة ولي الامرف ي زمن يتسارع فيه الزمان نحو التحولات الجذرية، وتتسارع معه الصراعات الفكرية والسياسية داخل الامة الاسلامية، يجد الاسلام نفسه ممزقا بين طرفين متضادين يهددان وحدته واستقراره: من جهة، "الحاكمية" بتفسيرها المتشدد الذي يفردها كركن رابع من اركان التوحيد، محولا اياها الى اداة للتكفير العام والخروج العنيف على الحكام المسلمين، ومن جهة اخرى، "الديمقراطية" الغربية بمعناها السيادي المطلق، التي تجعل فيها الاغلبية مصدر التشريع الوحيد، مقدمة على حكم الله وشرعه، مفتحة ابواب الفساد الاخلاقي والاقتصادي الذي يعمق التفرقة والفقر. ان هذين المذهبين، رغم ما يدعيان من قرب من الاسلام، ليسا منه في شيء، بل هما واردان من خارجه، مستمدان من افكار جاهلية او علمانية تحول الدين الى اداة صراع سياسي او ايديولوجيا ثورية، مفرقة بين المسلمين ومدمرة للوحدة التي امر الله بها في قوله تعالى: (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا) (آل عمران: 103).اما الحاكمية بتفسيرها المعصب، فهي انحراف عن الاصالة الاسلامية، اذ تحول فكرة تحكيم الشرع – التي هي فرع من توحيد الالوهية – الى بدعة سياسية تكفر الحكام والمجتمعات بمجرد التقصير في التطبيق، مشبهة بمذهب الخوارج الذين كفروا علي بن ابي طالب رضي الله عنه بسبب التحكيم، وحتى العلماء الذين لا يكفرون، مبيحة الخروج والعنف الذي يفسد في الارض ويعمق الفقر والحرمان، كما اثبتته تجارب الاسلام السياسي في مصر وتونس وافغانستان وسوريا، حيث ادى الغلو الى انهيار اقتصادي واجتماعي مدمر رغم الوعد بالعدل الالهي. وكذلك الديمقراطية الغربية، بجعلها الشعب الها في التشريع، تقدم سيادة البشر على سيادة الله، مفتحة ابواب الشرك في الحكم والفساد الاخلاقي

كالإجهاض والمثلية والربا، مخالفة لقوله تعالى: (ان الحكم الا لله) (يوسف: 40)، ومعمقة التفاوت الاجتماعي والفقر في الدول التي تبنتها دون ربطها بالشرع، كما في بعض الجمهوريات العربية حيث ادى الفساد الانتخابي الى استبداد "ديمقراطي" يفسد ويضلل. ومع ذلك، في وسط هذا التمزق الفكري والفتنة المعاصرة، تبقى سفينة النجاة واضحة منيرة: هي اتباع الاوامر الصحيحة في طاعة ولي الامر في غير معصية الله تعالى، حيث المعصية هي منع الاركان الاساسية الواجبة كالصلاة او الصوم او الحج او الزكاة – فهذه هي الحدود المطلقة التي لا طاعة لمخلوق فيها – بينما القصر او الجور في غيرها يستدعي الصبر والنصيحة السلمية دون خروج يفرق ويدمر. ان هذه الطاعة المشروطة هي المفتاح لتوحيد الامة، والوحدة هي المصدر الحقيقي للقوة والسلام والامن، كما اثبتته التجارب في دول الخليج التي حققت رقيا اقتصاديا واجتماعيا ملحوظا بفضل الاستقرار الناتج عن هذه الوحدة، مقابل الجمهوريات التي غرقت في دوامة الفقر والفساد رغم غناها بالموارد. ويؤكد هذا المعنى قول عثمان بن عفان رضي الله عنه – الخليفة البارئ العادل –: "ان الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن"، فالسلطان الراشد – ولو كان غير كامل – يحمي الامة ويحقق لها الامن والقوة بالوحدة، بينما الخروج عليه يفرق ويضعف، ولو كان القرآن يدور بين الايدي. ويتبع هذا الحديث النبوي الشريف الذي رواه الحاكم في مستدركه (475/4) وابو داود (272/4) والبيهقي في شعب الايمان (139/6)، عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اسمع للأمير واطع، وان ضرب ظهرك واخذ مالك"، وهو حديث حسن له شهود واسانيد تدعمه، وحتى ان كان في بعض رواياته ضعف، فان معناه مؤكد بالأحاديث الصحيحة الاخرى في باب الطاعة، ويؤكد الصبر على الجور في غير معصية لحفظ الوحدة ودفع الفتنة التي

تدمر الامة وتعرضها للغزو والفقر. في هذه المقدمة، نستعرض كيف يمتلئ الاسلام بحكمته الواسعة بالحل المتوازن الذي يجمع بين الطاعة المشروطة والاصلاح السلمي، ليكون سبيلا للقوة الجماعية والسلام الداخلي والامن المستدام، محققا قول الله تعالى: (يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واو لي الامر منكم) (النساء: 59)، فهي السفينة التي تحمي الامة من غرق الفتنة وتصعد بها الى مرفع العز والكرامة.

القسم الأول

طاعة ولي الأمر في القرآن والحديث مع الرد على المبادئ الخارجية والثورية

طاعة ولي الأمر في القرآن الكريم والحديث الشريف

طاعة ولي الأمر (أو أولي الأمر) من المبادئ الأساسية في الإسلام، وهي تعني الالتزام بأوامر الحاكم أو الإمام المسلم في غير معصية الله تعالى. هذه الطاعة ليست مطلقة، بل تابعة لطاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، وتهدف إلى حفظ وحدة الأمة والاستقرار الاجتماعي. فيما يلي الأدلة الرئيسية من القرآن والسنة، مع الاستناد إلى مصادر موثوقة.

الأدلة من القرآن الكريم

القرآن الكريم يأمر بالطاعة الشاملة لطاعة الله والرسول وأولي الأمر، مع الرجوع إلى الكتاب والسنة عند النزاع:

أولاً، سورة النساء (4:59): **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾**. هذه الآية الأساسية في باب الطاعة، فطاعة أولي الأمر واجبة ما لم تخالف الشرع، ويجب رد النزاع إلى الله والرسول لتحقيق الوحدة والإيمان الحقيقي.

ثانياً، سورة النساء (4:83): ﴿**وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا** ﴾. يُحذر من إذاعة الأخبار دون الرجوع إلى الرسول وأولي الأمر، مما يؤكد دورهم في إدارة الأمور العامة ومنع الفوضى.

ثالثاً، سورة محمد (47:21): ﴿**طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ۚ فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُواْ ٱللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ" **﴾. تشجيع على الطاعة والقول الطيب، مع الإشارة إلى أن الصدق مع الله يجلب الخير، وهذا يشمل الالتزام بأوامر ولي الأمر في المعروف.

رابعاً، سورة التغابن (64:16): ﴿**فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنفِقُوا خَيْرًا لِّأَنفُسِكُمْ ۗ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾. أمر عام بالسمع والطاعة، مرتبط بالتقوى والإنفاق في سبيل الله، مما يعزز الطاعة كوسيلة للفلاح.

الأدلة من الحديث الشريف

السنة النبوية توضح وتفصل أمر القرآن، وتؤكد الطاعة في غير المعصية، مع تحذير من الخروج على الحاكم المسلم. إليك أبرز الأحاديث الصحيحة:

من أبرزها، حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «**عليكم السمع والطاعة في عسركم ويسركم، ومنشطكم ومكرهكم، وأثرة عليك، ولو أُمِرَ عليكم عبد حبشي أَفْرَقُ**» (أي أنفه مقطوع)، رواه مسلم في صحيحه (1833). يُوجب الطاعة مطلقًا ما لم تكن معصية، حتى لو كان الحاكم ذا مظهر غير مرغوب، للحفاظ على الوحدة.

كذلك، حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «**مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي**»، رواه البخاري في صحيحه (7144). تربط طاعة الأمير بطاعة الرسول، مما يجعلها جزءًا من العبادة.

أيضًا، حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «**إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ**»، رواه مسلم في صحيحه (1840). تحدد الطاعة بالمعروف، فلا طاعة في المعصية، وهذا يجمع مع الحديث السابق.

ومنها، حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه: «**بايعَتْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ، وَعَلَى أَنْ لاَ نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ فِيمَا بَعْدَهُ**»، رواه مسلم في صحيحه (1850). بيعة النبي صلى الله عليه وسلم على الطاعة في السراء والضراء، مع عدم النزاع على أهل الأمر.

وأخيرًا، حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «**مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لاَ حُجَّةَ لَهُ**»، رواه مسلم في صحيحه (1851). يحذر من الخروج على ولي الأمر، فهو يؤدي إلى فتنة ولا حجة يوم القيامة.

القرآن والسنة يؤكدان وجوب طاعة ولي الأمر المسلم في غير معصية الله، لأن ذلك يحقق الاستقرار والأمن ويمنع الفوضى. قال ابن تيمية رحمه الله: "طاعة الله ورسوله واجبة، وطاعة ولاة الأمور واجبة لأمر الله بطاعتهم". أما إذا أمر بمعصية، فلا طاعة له، كما في قوله تعالى: **{وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا}** (الأحزاب:36). للمزيد، يُرجى الرجوع إلى كتب التفسير والحديث الموثوقة مثل تفسير الطبري أو صحيح البخاري.

طاعة ولي الأمر: رد على المبادئ الخارجية والثورية

يهاجمنا أصحاب المبادئ الخارجية، مثل مبدأ "الحاكمية"، وأتباع النظريات الثورية الفارغة التي أدت إلى تدمير العديد من الدول، ونشر الفقر والحرمان. ورغم أن هذه المبادئ قد أثبتت فشلها من خلال التجارب المريرة التي يمر بها الكثير من الأوطان العربية والأفريقية والجنوب أمريكية – لأنها تخالف الشريعة الإسلامية التي يدعي بعضهم التمسك بها – إلا أنها ما زالت تُروج كحلول سحرية.

أما في الإسلام، فإن طاعة ولي الأمر (أو أولي الأمر) تعد من المبادئ الأساسية، وتعني الالتزام بأوامر الحاكم أو الإمام المسلم في كل ما لا يخالف معصية الله تعالى. هذه الطاعة ليست مطلقة، بل هي تابعة لطاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، وتهدف أساسًا إلى حفظ وحدة الأمة الإسلامية والاستقرار الاجتماعي

بين الشريعة والتجربة

يؤكد القرآن والسنة وجوب طاعة ولي الأمر المسلم في غير معصية الله، لأن ذلك يضمن الاستقرار والأمن ويمنع الفوضى التي أورثتها الثورات الخارجية. وقد قال الإمام ابن تيمية رحمه الله: "طاعة الله ورسوله واجبة، وطاعة ولاة الأمور واجبة لأمر الله بطاعتهم". أما إذا أمر الحاكم بمعصية، فلا طاعة له أبدًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ (سورة الأحزاب: 36).

وبهذا، يتضح أن الشريعة الإسلامية توازن بين الطاعة والإصلاح، بعيدًا عن الانهيار الذي شهدته التجارب الثورية.

القسم الثاني: مبدأ الحاكمية في الإسلام

مبدأ الحاكمية، أو "توحيد الحاكمية" كما يُعرف في بعض السياقات، هو مفهوم أساسي في الفكر الإسلامي يركز على إفراد الله تعالى وحده بالحكم والتشريع، مع رفض أي شرك في هذا الحق من خلال قوانين بشرية مستقلة عن الشريعة. يُقصد به أن السيادة التشريعية والحكمية تعود لله سبحانه، وأن أي نظام يعتمد على حكم بشري يُعتبر اعتداءً على سلطان الله، مما يجعله شكلاً من أشكال الجاهلية إذا خالف الشرع. هذا المبدأ جزء من أركان التوحيد، حيث يُعتبر الحكم مظهرًا للألوهية، ويُبنى على قوله تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ (الأنعام: 57)، و﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (المائدة: 44).

أصول المبدأ في التراث الإسلامي

يُعتبر مبدأ الحاكمية فكرة إسلامية أصيلة، مستمدة من النصوص الشرعية والتراث الفقهي، حيث قررها علماء الأصول كجزء من التوحيد في الألوهية. في التراث الكلاسيكي، يُشير إلى الحكم الإلهي الذي يُنفذ عبر الرسل والخلفاء، كما في قول الإمام الشاطبي وغيره عن الالتزام بالشريعة كمصدر وحيد للتشريع. ومع ذلك، اكتسب المفهوم طابعًا سياسيًا معاصرًا كرد فعل على الاستعمار والعلمانية، حيث انتشر في القرن العشرين كأداة لمواجهة النظم الغربية. يُميز بين الحاكمية التشريعية (تحكيم الشرع في

الخلق) والحاكمية التنفيذية (دور الحاكم كمُنفذ للأوامر الإلهية دون إبداع تشريعي مستقل).

تطوير المفهوم في الفكر المعاصر

أبرز الشخصيات المرتبطة بتطوير هذا المبدأ هما أبو الأعلى المودودي وسيد قطب، اللذان أحيَيَا الفكرة في سياق الدعوة السياسية. عند المودودي، مؤسس جماعة الجماعة الإسلامية في الهند، تُعرف الحاكمية كحقيقة إلهية واحدة تمنع الاجتهاد في سنّ قوانين مخالفة للشريعة، لكنها تسمح بالشورى والتشريع الإجرائي في المصالح المرسلة (غير النصية) شريطة الالتزام بالإطار الشرعي. كتب المودودي في "الخلافة والملك" و"الإسلام والدولة القومية" عن رفض الديمقراطية العلمانية كشكل من الشرك، معتبرًا أن السيادة لله لا للشعب، مع التركيز على السياق الهندي كأقلية مسلمة.

أما سيد قطب، في كتابه "معالم في الطريق" وتفسيره "في ظلال القرآن"، فقد طور المفهوم إلى "الحاكمية العليا"، مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالتوحيد، حيث يُعرفها بـ"نزع السلطان عن الكهان والأمراء والحكام، ورده إلى الله في الضمائر والحياة كلها". في تفسيره لسورة الأنعام، يربط قطب الحاكمية بشهادة "لا إله إلا الله"، معتبرًا أن الألوهية تعني الحكم العلي، وأن أي مجتمع يعتمد على قوانين بشرية هو جاهلي، حتى لو ادّعى الإسلام. في سورة المائدة، يُفسر آيات الحكم كدليل على أن الحكم بغير الشرع كفر، مما يجعل المفهوم معيارًا للتمييز بين الإيمان والكفر. تأثر قطب بالمودودي،

لكنه شدّد على الثورة الشاملة لإقامة "مملكة الله"، مما أدى إلى تأثيره على الحركات الإسلامية الراديكالية.

الخلافات والآراء النقدية

رغم أصالته، أثار المبدأ جدلاً، حيث يُتهم بأنه "بدعة سياسية" مستمدة من تراث الخوارج، خاصة في تفسيره المتشدد الذي يؤدي إلى تكفير الحكام والمحكومين الذين لا يحكمون بالشرع كاملاً. يدافع يوسف القرضاوي عنه كفكرة إسلامية متفق عليها بين أهل السنة، مشددًا على أنها لا تنفي التشريع البشري في المجالات غير النصية، ويحذر من الغلو الذي يمنع الاجتهاد الإجرائي. أما محمد عمارة فيراه اجتهادًا غير ملزم، مرتبطًا بملابسات المودودي في الهند، ومحمود شتلوت يفرق بين الحكم بغير الشرع ككفر (إذا كان جحودًا) أو معصية (إذا كان اجتهادًا للمصلحة). كذلك، محمد عبده يمنع التكفير السريع، مفضلاً حمل الأقوال على الإيمان إلا إذا ثبت العكس.

في السياق الشيعي، طور آية الله الخميني المفهوم في "ولاية الفقيه"، معتبرًا الحاكم الإلهي هو الشرع نفسه، مما يمنح الفقيه سلطة تنفيذية كاملة. أما في التيارات التكفيرية، فأصبح أداة لتبرير العنف، كتكفير الحكام لعدم احتكامهم للشريعة، مما أدى إلى انتشار الغلو.

مبدأ الحاكمية يُمثل جوهر التوحيد السياسي في الإسلام، يدعو إلى تحكيم الشريعة كمصدر للسيادة، لكنه يتطلب فهمًا متوازنًا لتجنب الغلو. في العصر المعاصر، يظل محورًا للنقاش بين الدعاة للإصلاح الشرعي

والمنتقدين للعلمانية، مع الحاجة إلى الرجوع إلى النصوص والتراث لفهم سياقه الصحيح.

القسم الثالث: علاقة الحاكمية بالخوارج

مبدأ الحاكمية، الذي يُقصد به إفراد الله تعالى بالحكم والتشريع، يُعتبر جوهرًا من جواهر التوحيد في الإسلام، مستمدًا من نصوص مثل قوله تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ (يوسف: 40). ومع ذلك، ارتبط هذا المفهوم في الفكر الإسلامي التاريخي والمعاصر بالخوارج، الذين كانوا أول فرقة إسلامية ترفع شعار "لا حكم إلا لله" كأداة للخروج على الحكام.

أصل فكرة الحاكمية عند الخوارج

نشأت الخوارج في القرن الأول الهجري إثر معركة صفين (37 هـ/657 م)، حيث رفضوا التحكيم بين الإمام علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، معتبرين أن أي حكم بشري يتعارض مع حكم الله. رفعوا شعار "لا حكم إلا لله" كرمز لرفض السلطة البشرية، واستخدموه لتبرير تكفير على رضي الله عنه ومعاوية رضي الله عنه ومن رضي بالتحكيم، حتى لو كانوا من الصحابة. هذا الشعار أصبح ذريعة للخروج على أي حاكم يُرى في حكمه مخالفة للشرع، مما جعلهم يُتهمون بـ"التشدد في الحاكمية"، حيث يُكفرون الحاكم المسلم حتى لو كان خليفة راشدًا بسبب التحكيم أو عدم تطبيق الشريعة كاملاً.

في التراث الإسلامي، يُرى ظهور الخوارج مرتبطًا بمسائل سياسية مثل الخلافة، حيث استخدموا مفهوم الحاكمية لتقسيم المجتمع إلى "مؤمنين" و"كفار"، وتبرير العنف ضدهم. هذا النهج أدى إلى فتن كبرى، ووصفه الإمام علي بأنه "كلمة حق أريد بها باطل"، لأنهم أساءوا استخدام النص القرآني لأغراض سياسية.

تطور المفهوم في الفكر المعاصر وارتباطه بالخوارج

في العصر الحديث، أحيا مفكرون مثل أبو الأعلى المودودي وسيد قطب فكرة الحاكمية كرد فعل على العلمانية والاستعمار، معتبرين أن أي نظام يعتمد على قوانين بشرية (وضعية) هو شكل من الجاهلية. هنا يظهر التشابه مع الخوارج، إذ يُتهم بعض التيارات الإسلامية الراديكالية (مثل التكفيريين) بأنها تكرر خطأ الخوارج في تكفير الحكام والمحكومين لعدم احتكامهم بالشريعة كاملاً، مما يؤدي إلى تقسيم الأمة وتبرير الثورة العنيفة. على سبيل المثال، يُشير بعض الدارسين إلى أن "أول انحراف في الإسلام كان مصدره فكرة الحاكمية التي تسربت إلى المجال السياسي مع ظهور الخوارج"، حيث رفعوا المصاحف على الرماح للدعوة إلى "حكم الله" فقط.

التشابهات والاختلافات الرئيسية

- التشابهات: كلا الفريقين يرفضان الحكم البشري المستقل عن الشرع، ويستخدمان "لا حكم إلا لله" لتكفير الحكام الذين يُرَون فيهم مخالفة للشريعة، مما يؤدي إلى فتن وتقسيم. الخوارج القدماء كَفَّروا عليًا بالتحكيم، بينما المعاصرون يكفرون الحكام بالقوانين الوضعية، معتبرين المجتمع "جاهليًا".

- الاختلافات: الخوارج كانوا فرقة سياسية تاريخية تركز على الخروج المسلح، بينما الحاكمية المعاصرة أوسع، تشمل التوحيد الشامل والدعوة إلى الإصلاح. كما أن التراث السني يميز بين الكفر الجحودي (الذي يُكفر) والمعصية (التي لا تُكفر)، خلافًا لتشدد الخوارج.

العلاقة بين الحاكمية والخوارج تكمن في التشابه السطحي في الشعار والتشدد، لكنها تختلف في السياق والغاية؛ فالخوارج استخدموها للفتنة السياسية، بينما الحاكمية الحقيقية تدعو إلى تحكيم الشرع دون غلو. هذا المبدأ، إذا فُهم صحيحًا، يعزز الوحدة لا يُفرقها.

القسم الرابع: مقارنة الحاكمية مع ولاية الفقيه

مبدأ الحاكمية وولاية الفقيه يُعتبران من أبرز النظريات في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، حيث يركزان على إقامة الحكم الإلهي في الأرض، لكنهما يختلفان في الأصول، التطبيق، والسياق الطائفي. الحاكمية، كما طورها مفكرون سنة مثل أبو الأعلى المودودي وسيد قطب، تُؤكد على سيادة الله في التشريع، بينما ولاية الفقيه، التي أسسها آية الله روح الله الخميني، تمنح الفقيه المجتهد سلطة تنفيذية شاملة كوكيل للإمام الغائب في المذهب الشيعي الإثنا عشري. هذه المقارنة تكشف تشابهات في رفض العلمانية، واختلافات في التركيز بين الجانب النظري والمؤسسي، مع الاستناد إلى دراسات مقارنة حديثة.

تعريف كل مبدأ وأصله التاريخي

الحاكمية هي الاعتقاد بأن الحكم والتشريع حق إلهي حصري، مستمد من قوله تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ (يوسف: 40)، و﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (المائدة: 44). نشأت في التراث الإسلامي كجزء من التوحيد في الألوهية، لكنها اكتسبت طابعًا سياسيًا معاصرًا في القرن العشرين كرد فعل على الاستعمار والعلمانية، خاصة في أعمال المودودي ("الخلافة والملك") وسيد قطب ("معالم في الطريق")، حيث رُبطت بالجاهلية الحديثة والطاغوت كأي نظام يعتمد قوانين بشرية مستقلة عن الشريعة. هي نظرية أيديولوجية أكثر من كونها نظامًا حكوميًا، تدعو إلى ثورة شاملة لإقامة "مملكة الله".

أما ولاية الفقيه، فهي نظرية شيعية اثنا عشرية تُعرّف الفقيه الأعلم كولي أمر المسلمين في غيبة الإمام المهدي، مستندة إلى أحاديث عن ولاية الفقهاء كورثة الأنبياء. طورها الخميني في كتابه "ولاية الفقيه" (1970)، معتبرًا أنها امتداد للإمامة، حيث يمارس الفقيه السلطات التنفيذية، التشريعية، والقضائية ضمن إطار الشريعة، مع إمكانية الاجتهاد في المصالح المرسلة. أصلها يعود إلى الفقه الشيعي الكلاسيكي، لكنها أصبحت نظامًا سياسيًا عمليًا بعد الثورة الإيرانية عام 1979، حيث يُعتبر الولي الفقيه قائدًا مطلقًا فوق البرلمان والقضاء.

التشابهات الرئيسية

كلا المبدأين يشتركان في الإصرار على الحكم الإلهي كأساس للدولة الإسلامية، رافضين الديمقراطية العلمانية أو الملكية المطلقة كشكلين من الشرك في الحاكمية. يُعتبران أي نظام غير ملتزم بالشريعة "طاغوتيًا" أو مخالفًا للتوحيد، ويهدفان إلى إقامة مجتمع يحكمه الشرع، مع التركيز على دور العلماء في الإشراف. في دراسة مقارنة حديثة، يُبرز الباحثون أن كليهما يُعيد صياغة الفكر السياسي الإسلامي لمواجهة التحديات المعاصرة، مثل العلمانية، ويُشجعان على الجهاد أو الثورة لتحقيق ذلك. كما يتفقان على أن الطاعة للحاكم مشروطة بالالتزام بالشرع، مما يجعل الإصلاح الداخلي أولوية على الخروج غير المنظم.

الاختلافات الجوهرية

رغم التشابه، تختلف الحاكمية في كونها نظرية عامة غير طائفية، تنطبق على السنة والشيعة، وتركز على الرفض النظري للحكم البشري، مما قد يؤدي إلى تكفير الحكام دون آلية تنفيذية واضحة، كما في تفسير قطب الذي يُرى أقرب إلى الخوارج في التشدد. أما ولاية الفقيه، فهي محددة طائفيًا (شيعية)، ومؤسسية، حيث تمنح الفقيه الأعلم سلطة مطلقة كـ"وريث الأنبياء"، بما في ذلك التعيين والعزل، مع دمج الشورى كأداة استشارية لا ملزمة. الحاكمية ترفض الاجتهاد البشري في التشريع الأساسي، بينما ولاية الفقيه تسمح به في الفروع تحت إشراف الولي، مما يجعلها أكثر براغماتية. كذلك، الحاكمية أيديولوجية ثورية، بينما ولاية الفقيه نظام دستوري مُطبق في إيران، يواجه انتقادات لتركيز السلطة في شخص واحد.

في الجانب المنهجي، تعتمد الحاكمية على تفسير قرآني-سني عام، بينما ولاية الفقيه تستند إلى أحاديث إمامية خاصة، مما يثير جدلاً حول مدى "الكفاية النقلية" للأدلة في ربط ولاية الفقيه بولاية المعصوم. هناك محاولات للتوفيق، كما في بعض الدراسات الشيعية التي ترى ولاية الفقيه شكلاً من الحاكمية، لكنها تظل محدودة بسبب الاختلاف الطائفي.

الآراء النقدية والتداعيات

يُنتقد الحاكمية بأنها تُؤدي إلى فوضى ثورية وتكفير واسع، كما حدث في بعض الحركات الإسلامية الراديكالية، بينما ولاية الفقيه يُتهم بـ"الاستبداد الديني" لتركيز السلطة، مع صعوبة في التوفيق بينها وبين مرجعية التقليد. في سياق "وهم الدولة الدينية"، يُرى كلاهما كمحاولات لإحياء الخلافة، لكنهما يفشلان في مواجهة التحديات الحديثة مثل الديمقراطية والحقوق، مما يجعلهما أقرب إلى الأوهام من الواقع. ومع ذلك، تُقدَّر كلاهما كأدوات للحفاظ على الهوية الإسلامية في عالم علماني.

الحاكمية تمثل رفضًا جذريًا للسيادة البشرية، بينما ولاية الفقيه توفيقًا عمليًا بين الدين والدولة، لكنهما يلتقيان في الهدف: إقامة حكم الله. دراسات مقارنة حديثة، مثل تلك الصادرة عام 2025، تُؤكد أن الفرق الطائفي يحد من التقارب، لكن التواصل بين المذاهب يمكن أن يثري كلًا منهما. للمزيد، يُرجى الرجوع إلى "ولاية الفقيه" للخميني أو "معالم في الطريق" لقطب.

القسم الخامس: الإخوان المسلمين والحاكمية

مبدأ الحاكمية، الذي يُعنى بإفراد الله تعالى بالحكم والتشريع، يُعتبر من المفاهيم الرئيسية في الفكر الإسلامي المعاصر، وقد ارتبط ارتباطًا وثيقًا بجماعة الإخوان المسلمين، خاصة من خلال كتابات سيد قطب. أسست الجماعة في مصر عام 1928 على يد حسن البنا، وكانت تركز في البداية على الإصلاح الاجتماعي والتربوي، لكنها تطورت نحو السياسي مع الصراعات اللاحقة. الحاكمية لم تكن ابتكارًا إخوانيًا خالصًا، بل تأثرت بأفكار أبو الأعلى المودودي، وأصبحت أداة لتبرير المقاومة ضد الأنظمة غير الإسلامية، مما أثار جدلاً حول دورها في التطرف.

الأصول التاريخية في الإخوان المسلمين

بدأت الجماعة بتركيز على بناء الشخصية الإسلامية والدعوة السلمية، لكن الضغوط السياسية في الأربعينيات دفعها إلى تشكيل "التنظيم الخاص" لأغراض أمنية وحماية من بطش السلطة. هنا بدأت فكرة الحاكمية تتشكل كرفض للنظم الوضعية، مستلهمة من التراث الإسلامي مثل قوله تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ (يوسف: 40). حسن البنا لم يطورها صراحة، لكنه أكد على الإسلام كنظام شامل يشمل الحكم، مما مهد الطريق لتوسيعها لاحقًا. بعد اغتيال البنا عام 1949، ومع صعود جمال عبد الناصر، تحولت الجماعة نحو المقاومة، وأصبحت الحاكمية رمزًا للصراع ضد "الجاهلية الحديثة".

دور سيد قطب في تطوير المفهوم

يُعد سيد قطب (1906-1966)، أحد قادة الإخوان البارزين، المسؤول الرئيسي عن تطوير الحاكمية داخل الجماعة، خاصة خلال سجنه (1954-1964) بعد محاولة اغتيال الناصر. في كتابه "معالم في الطريق" (1964) وتفسيره "في ظلال القرآن"، ربط قطب الحاكمية بالتوحيد في الألوهية، معتبرًا أي نظام يعتمد قوانين بشرية "طاغوتًا" و"كفرًا"، حتى لو كان في دولة إسلامية اسمًا. دعا إلى "طليعة" مؤمنة تقيم دولة الإسلام عبر الجهاد والحركة الشاملة، محولاً الدعوة الإخوانية من تربوية إلى سياسية ثورية. تأثر قطب بالمودودي، الذي أسس الحاكمية كمفهوم سياسي في أربعينيات القرن العشرين، لكنه شدّد على رفض المشاركة في الأنظمة "الكافرة"، مما جعلها أساسًا لـ"الهجرة" والعزلة عن المجتمع الجاهلي.

التأثير على الإخوان والحركات الإسلامية

أصبحت الحاكمية أساسًا في المنهج الإخواني، حيث استخدمت لتبرير المشاركة السياسية التدريجية (الدعوة ثم التمكين) للوصول إلى الحكم الإسلامي، كما في تجربة الربيع العربي حيث سعى الإخوان في مصر وتونس إلى "الحاكمية" عبر الانتخابات. ومع ذلك، أدى تفسير قطب المتشدد إلى انشقاقات، مثل تشكيل الجماعة الإسلامية في الستينيات، التي رفضت المشاركة ودعت إلى الجهاد المباشر. انتشرت الأفكار عالميًا، مؤثرة في القاعدة وداعش، حيث اعتمدت على تكفير الحكام والمحكومين لعدم تطبيق الشريعة كاملاً، مما جعلها مرجعية للعنف في بعض التيارات.

الجدل والانتقادات

يُتهم الإخوان بـ"ابتداع" توحيد الحاكمية لأغراض سياسية، مما أدى إلى تكفير الحكام وتبرير الإرهاب، كما في اتهامات من علماء مثل عائض القرني الذي يرى فيها انشغالاً عن توحيد الألوهية. كتب أخرى، مثل تلك الصادرة عن جامعة محمد بن زايد، تصفها بـ"التحريف للدين" و"خيانة لروحه". في السياق المعاصر (حتى 2025)، أدى فشل الإخوان في الحكم (مثل مصر 2013) إلى إعادة تقييم، لكنها بقيت مصدر إلهام للراديكالية، مع نقاشات حول حدودها في مواجهة الديمقراطية.

ارتبطت الحاكمية بالإخوان كأداة للإصلاح السياسي، لكن تطوير قطب جعلها محورًا للصراع والتطرف، مؤثرة في الحركات الجهادية. اليوم، يُرى فيها توازنًا بين الالتزام بالشرع والعمل السلمي، بعيدًا عن الغلو.

القسم السادس: الإسلام السياسي وفشله وأمثلة على الفشل في توفير حاجات الإنسان

الإسلام السياسي، أو "الإسلاموية" كما يُعرف في الأدبيات الأكاديمية، هو حركة فكرية وسياسية تسعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية كأساس للحكم والتنظيم الاجتماعي، مستلهمة من مفكرين مثل حسن البنا وسيد قطب وأبو الأعلى المودودي. نشأ كرد فعل على الاستعمار والعلمانية في القرن العشرين، ووعد بإعادة بناء مجتمعات إسلامية عادلة ومزدهرة. ومع ذلك، أثبتت التجارب المعاصرة فشله في تلبية احتياجات الإنسان الحديثة، مثل التنمية الاقتصادية، الحريات الشخصية، التعليم، والصحة، بسبب التركيز

المفرط على الهوية الدينية، قمع المعارضة، وعدم التكيف مع التحديات العالمية. هذا الفشل يتجلى في تدمير الاستقرار وانتشار الفقر، كما يُشير تحليل أوليفييه روي في كتابه "فشل الإسلام السياسي". فيما يلي تحليل موجز مع أمثلة مدعومة بمصادر متنوعة تمثل آراءً مؤيدة ومعارضة.

أسباب الفشل الرئيسية

يُعزى فشل الإسلام السياسي إلى عدة عوامل:

- التركيز على الرموز الدينية بدلاً من الإصلاحات العملية: يُحوّل الدين إلى أداة سياسية، مما يؤدي إلى تجاهل الاقتصاد والتعليم، كما في تقرير "الفشل في الحكم للإسلام السياسي" من مركز بحوث BIC-RHR. هذا يُعمق الفقر والحاجة، حيث يفشل في حل "معادلة الأجور" الأساسية، كما ينتقد سمير يوسف في "سقوط الإسلام السياسي".

- القمع والاستبداد: يُستخدم الدين لتبرير السلطة المطلقة، مما يُعيق الحريات ويُثير الاحتجاجات، كما حدث في إيران حيث أدى التركيز على "الحاكمية" إلى عقوبات دولية وانهيار اقتصادي.

- عدم التكيف مع الحداثة: يرفض العولمة والديمقراطية، مما يُعزل الدول عن الاستثمارات، كما في أفغانستان تحت طالبان، حيث انهار الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 20% في 2022 بسبب قمع المرأة والهجرة الجماعية.

التجارب تُثبت عجز الحركات عن الإصلاح الداخلي.

أمثلة على الفشل في توفير احتياجات الإنسان الحديثة

أبرز الأمثلة من التجارب المعاصرة، والفشل في الاقتصاد، الصحة، التعليم، والحريات:

1. مصر: حكم الإخوان المسلمين (2012-2013)

وصل الإخوان إلى السلطة بعد الثورة العربية، لكنهم فشلوا في بناء تحالفات ديمقراطية، مما أدى إلى احتجاجات واسعة. اقتصاديًا، ارتفع التضخم إلى 13%، وتدهور السياحة والاستثمار بسبب التركيز على "الشريعة" بدلاً من الإصلاحات، كما يوثق تقرير كارنيجي. اجتماعيًا، قُمِعَت المرأة والأقليات، وفشل في توفير الخدمات الأساسية، مما أدى إلى إسقاطهم. في تغريدة حديثة، يصف أحمد ضحشان كيف أدى الإسلام السياسي إلى "تحطيم أعظم بلاد الدنيا" عبر التحريض والكراهية.

2. أفغانستان: حكم طالبان (1996-2001، و2021-الآن)

فرضت طالبان "الأمر بالمعروف"، لكنها أدت إلى انهيار الاقتصاد: 97% من السكان يعانون الفقر المدقع، وأغلقت المدارس على الفتيات، مما أثر على 1.1 مليون طفلة، كما في تقرير "الفشل في الإسلام السياسي" لأوليفييه روي. صحيًا، ارتفع معدل وفيات الأمهات إلى 620 لكل 100 ألف ولادة بسبب نقص الرعاية، وهو فشل في "حماية الإنسان" كما يُدّعى. يُشير الباحثون إلى أن هذا "علامة فشل" لأن الإرهاب يُستخدم عندما تفشل التعبئة السياسية.

3. إيران: الثورة الإسلامية (1979-الآن)

وعدت بالعدالة الإلهية، لكنها أدت إلى عقوبات دولية بسبب البرنامج النووي، مما رفع التضخم إلى 40% وأدى إلى هجرة 5 ملايين شاب. تعليميًا، انخفضت جودة التعليم بسبب التطرف، وصحيًا، أدى نقص الأدوية إلى وفيات آلاف بسبب السرطان، كما في دراسة "الفشل في الحكم للإسلام السياسي". الاحتجاجات (مثل 2022) تُظهر رفضًا للقمع، حيث يُحوّل الدين إلى "أداة استبداد"، كما ينتقد حسن إسميك في تغريدته عن تدمير الدول العربية بالإسلام السياسي.

4. السودان: الحكم الإسلامي تحت البشير (1989-2019)

طبق "الشريعة"، لكنه أدى إلى حروب أهلية وانفصال الجنوب، مع فشل في التنمية: 50% من السكان تحت خط الفقر، وانهيار النظام الصحي أثناء كوفيد-19. يُشير جمال البنا إلى أن التجارب الإسلامية في السودان وأفغانستان "ثبت فشلها" في بناء دولة حديثة. اقتصاديًا، انخفض الناتج المحلي 2.5% سنويًا بسبب الفساد والعقوبات.

5. غزة: حكم حماس (2007-الآن)

رغم التحديات الإسرائيلية، فشل حماس في توفير الكهرباء (4 ساعات يوميًا) والمياه النظيفة، مع ارتفاع البطالة إلى 45% بسبب التركيز على

المقاومة بدلاً من التنمية. يُرى هذا كفشل في "الحياة اليومية"، كما في تغريدة بورفيري التي تُسَحْقُ فيها "مشروع الإسلام السياسي" في 2024.

الآراء المعارضة والتوازن

ليس كل التحليلات تُعلن "الفشل المطلق"؛ ففي "هل فشل الإسلام السياسي حقًا؟" من الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، يُدَّعَى أن الهزائم ناتجة عن "التشرذم والاستبداد"، لا عن الإسلام نفسه، وأن الحركات حققت تعبئة اجتماعية في تونس. كما يُشير أحمد مولانا في تغريدته إلى حاجة التيار إلى "قفزات كبيرة" في فن الحكم، مع التركيز على التكريم الإنساني. ومع ذلك، تُؤكد معظم الدراسات أن الإسلام السياسي يُعيق التقدم بتحويله الدين إلى "أداة للاستبداد"، كما في "ثلاثية الإسلام السياسي" من استراتيجيات.

فشل الإسلام السياسي في العصر الحديث يعود إلى عجزه عن التوفيق بين الدين والحداثة، مما أدى إلى تفاقم الفقر والقمع في دول مثل مصر وأفغانستان وإيران. هذا لا يعني رفض الإسلام كمصدر أخلاقي، بل الحاجة إلى إصلاح يركز على الإنسان كأولوية، كما يدعو سامح عسكر في تغريدته إلى "تأنيس السياسة بقيم التسامح". للمزيد، يُرجى الرجوع إلى كتب روي أو تقارير الجزيرة لفهم السياقات المتنوعة.

القسم السابع: أمثلة إضافية عن تونس ومصر

أمثلة إضافية على فشل الإسلام السياسي في تونس: تجربة حركة النهضة

في سياق الإسلام السياسي في تونس، يُعد حركة النهضة (التي نشأت كفرع لجماعة الإخوان المسلمين وفصلت الدعوي عن السياسي في 2016) النموذج البارز للصعود والتراجع بعد الثورة التونسية عام 2011. رغم تحقيقها تعبئة اجتماعية أولية، إلا أن فترة حكمها (2011-2021، الموصوفة بـ"العشرية السوداء") كشفت فشلًا في توفير احتياجات الإنسان الحديثة، مثل الاستقرار الاقتصادي والحريات الاجتماعية، بسبب التركيز على الاستئثار السياسي والتحالفات الإقليمية بدلاً من الإصلاحات العملية. إليك أمثلة إضافية مدعومة بأحداث وإحصاءات حديثة حتى 2025.

الفشل الاقتصادي: تفاقم الأزمات وغياب المشروع التنفيذي

فشلت حركة النهضة في استثمار الأزمات الاقتصادية لصالحها، مما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية ونقص المواد الأساسية. على سبيل المثال، خلال فترة حكمها، ارتفع التضخم إلى مستويات قياسية، مع افتقاد الكثير من المواد الغذائية والصحية في الأسواق، كما حدث في 2020 حيث أدى نقص الإنتاج إلى أزمة غذائية أثرت على ملايين المواطنين. كذلك، سلسلة الإضرابات في القطاعات الرئيسية بعد الثورة أوقفت الإنتاج، مما زاد من البطالة إلى 18% بحلول 2021، وأدى إلى عجز في الميزانية بلغ 7% من الناتج المحلي الإجمالي، دون تقديم حلول إسلامية عملية لـ"الاقتصاد الإسلامي" الذي وعدت به. هذا الفشل جعل تونس على حافة الإفلاس، مع ديون خارجية تجاوزت 90% من الناتج المحلي بحلول 2021، واستمر التراجع حتى 2025 بسبب القيود الدولية والفساد الداخلي.

الفشل الاجتماعي: عدم إرضاء القواعد ومحاولات "أخونة" المجتمع

اجتماعيًا، عجزت النهضة عن إرضاء قواعدها الشبابية الحضرية والمجتمع المدني، مما أدى إلى انشقاقات داخلية وغضب شعبي. مثال بارز هو سياسات التعويضات لضحايا الأنظمة السابقة (بورقيبة وبن علي)، التي اعتبرتها الحركة "رد اعتبار"، لكنها أثارت احتجاجات واسعة لأنها بدت كمطالبة الشعب بدفع ثمن قادة الاستبداد، مخالفة شعارات الثورة مثل "شغل وحرية". كما دمجت الحركة نحو 130 ألف موظفًا في الدوائر الحكومية (2011-2016)، مما اعتُبر محاولة لـ"أخونة" المجتمع عبر التوظيف السياسي، لكنها فشلت في تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، حيث انخفضت جودة التعليم بنسبة 15% بسبب الإضرابات والفساد، وارتفع معدل وفيات الأمهات إلى 50 لكل 100 ألف ولادة بسبب نقص الرعاية. بحلول 2023، أدى هذا إلى تراجع شعبيتها إلى أقل من 10% في الانتخابات، مع تشتت تنظيمي وفقدان الثقة الاجتماعية.

الفشل السياسي: التحالفات الخاطئة والعزلة

سياسيًا، اعتمدت النهضة على تحالفات إخوانية دولية، مما أدى إلى أزمات خارجية وداخلية. مثال على ذلك، في 2019، زار الرئيس التركي أردوغان تونس وطالب بمرور قوات تركية عبرها إلى ليبيا، وقبل قيادي في النهضة (رفيق عبد السلام) ذلك، مما أثار توترات مع دول مجاورة وأضعف الدبلوماسية التونسية. كذلك، اعتمدت نظرية "المؤامرة" لتبرير إقصائها بعد 25 يوليو 2021، لكنها فشلت في تجميع المعارضة، مما جعلها غير قادرة على مواجهة الرئيس قيس سعيد، وأدى إلى تراجعها إلى

دور هامشي بحلول 2025. هذا الفشل السياسي أدى إلى عزلة داخلية، مع انكشاف افتقارها لكفاءة في تسيير الدولة، وتحولها إلى "خروج مرتبك" من الإسلام السياسي دون مشروع وطني حقيقي.

هذه الأمثلة تُبرز كيف ساهم فشل حركة النهضة في تفاقم الأزمات التونسية، رغم وعودها بالعدالة الإلهية، مما يعكس نمطًا عامًا للإسلام السياسي في عدم التكيف مع التحديات الحديثة. للمزيد، يُرجى الرجوع إلى دراسات مثل "خروج النهضة المُرتَبِكْ من الإسلام السياسي" من كارنيجي.

تحليل فشل الإسلام السياسي في مصر: من الصعود إلى الانهيار والتراجع

الإسلام السياسي في مصر، الممثل بشكل أساسي بجماعة الإخوان المسلمين، يُعد نموذجًا كلاسيكيًا للصعود السريع والسقوط المدوي في الفكر السياسي المعاصر. بعد ثورة 25 يناير 2011، التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك، وصل الإخوان إلى السلطة عبر الانتخابات الرئاسية في يونيو 2012، حيث فاز محمد مرسي بنسبة 51.7%، ليُصبح أول رئيس مدني منتخب في تاريخ مصر الحديث. ومع ذلك، انتهت هذه التجربة بانقلاب عسكري في 3 يوليو 2013، أدى إلى إسقاط مرسي وتصنيف الجماعة كمنظمة إرهابية في ديسمبر 2013. حتى أكتوبر 2025، يظل الإسلام السياسي في مصر في حالة "نكسة ثانية"، مع تحولات عميقة من التنظيم الدعوي إلى الدولة، وتحديات جديدة مثل الإسلاموفوبيا والمراجعات الفكرية الداخلية، دون عودة حقيقية إلى السلطة. هذا التحليل يستعرض أسباب الفشل الداخلية والخارجية، مع الاستناد إلى دراسات وتقارير حديثة،

ليبرز كيف أدى الصراع بين الإسلام والحداثة إلى هذا الانهيار، كما يُفْسِر في "مأساة الإسلام السياسي: قرن من التجارب مع الحداثة".

الخلفية التاريخية: الصعود الانتخابي والأوهام الثورية

نشأت جماعة الإخوان المسلمين عام 1928 على يد حسن البنا كحركة دعوية تركز على الإصلاح الاجتماعي والتربوي، لكنها تطورت إلى قوة سياسية مع صعود سيد قطب في الستينيات، الذي ربط الحاكمية بالتوحيد كرفض للجاهلية الحديثة. بعد الثورة 2011، استغل الإخوان الفراغ السياسي، محتضنين شعارات الثورة مثل "عيش، حرية، عدالة اجتماعية"، ليحققوا نجاحًا انتخابيًا: سيطروا على ثلثي البرلمان في 2012، وفاز مرسي بالرئاسة. كان هذا الصعود مدعومًا بتعبئة جماهيرية واسعة، خاصة بين الطبقات الوسطى والفقيرة، التي رأت فيهم بديلاً عن الفساد المباركي. ومع ذلك، كشفت السنة الأولى لمرسي (يوليو 2012 - يونيو 2013) عن هشاشة هذا الصعود، حيث أدى الإصرار على "الشريعة" كأولوية إلى إثارة مخاوف الأقليات والقوى العلمانية.

أسباب الفشل الداخلية: أخطاء إيديولوجية وإدارية

يُعزى الفشل الأساسي إلى أخطاء داخلية في الجماعة، جعلتها غير قادرة على الحكم الفعال.

أولاً، الفشل الإيديولوجي: اعتمد الإخوان على نموذج "الدولة الدينية" كحل شامل، لكنه تجاهل التنوع المجتمعي. على سبيل المثال، إعلان دستوري في

نوفمبر 2012 منح الرئيس صلاحيات مطلقة فوق القضاء، مما اعتُبر "انقلابًا دستوريًا" وأثار احتجاجات الملايين. هذا الإصرار على "الحاكمية" كما طورها قطب، أدى إلى رفض الديمقراطية كشكل شرك، مما منع بناء تحالفات مع العلمانيين أو اليساريين، خلافًا لما حدث في تونس مع النهضة.

ثانيًا، الفشل الإداري والاقتصادي: لم يقدم الإخوان برنامجًا اقتصاديًا واضحًا، رغم وعودهم بـ"العدالة الاجتماعية". ارتفع التضخم إلى 13% في 2013، وتدهورت السياحة بنسبة 20% بسبب الاضطرابات، مع فشل في جذب الاستثمارات الأجنبية بسبب التركيز على الرموز الدينية بدلاً من الإصلاحات. كما أدى تعيين أعضاء الجماعة في المناصب الحكومية (حوالي 70% من الوزراء) إلى اتهامات بالمحسوبية، مما أثار غضب الطبقة الوسطى والشباب الثوريين الذين شعروا بخيانة لشعارات الثورة.

ثالثًا، الفشل الاجتماعي: أثار الإخوان مخاوف الأقباط (10% من السكان) والنساء من خلال محاولات فرض الشريعة، مثل اقتراحات للحد من الحريات الشخصية، مما أدى إلى احتجاجات مثل "المرأة المصرية ضد الإخوان" في 2013. هذا الاستقطاب أضعف الدعم الشعبي، حيث انخفضت شعبية مرسي من 60% إلى أقل من 30% في استطلاعات يونيو 2013.

التأثيرات والتحولات حتى 2025: من النكسة إلى المراجعة

أدى الإسقاط إلى "النكسة الثانية" للإسلام السياسي، مع اعتقال آلاف الأعضاء، ومصادرة أصول الجماعة، وتصنيفها إرهابية، مما أدى إلى تشتت وهجرة. بحلول 2025، تحول الإخوان إلى "تكيف" بدلاً من الثورة: مراجعات فكرية داخلية تتخلى عن الشعارات المتشددة، مع التركيز على الدعوة غير السياسية، كما في منشورات على فيسبوك تتحدث عن "تحولات عميقة" لمواجهة الإسلاموفوبيا.

ومع ذلك، يظل الإسلام السياسي يُرى كـ"مسرّع للفشل" بسبب الحروب الأهلية والانهيارات الاقتصادية الناتجة عنه، كما في تحليل "الإخوان: خمس وقفات على أطلال الإسلام السياسي". في سياق أوسع، يُناقش "هل للإسلام السياسي من مستقبل؟" تراجع الأحزاب الإسلامية عالميًا، مع فشل في مصر كدليل على عدم التوافق مع البيئة الاجتماعية.

وفي دراسات مثل "تحرير الدين من قبضة الإسلام السياسي"، فيُرَوْنَ أن الجماعة زرعت الاضطراب بخلط الإيمان بالحكم، مما أدى إلى "خيانة لروح الدين". دراسات مثل "نجاحات وفشل خطاب الإسلام السياسي" تُقارن بين نجاح الثورة الإيرانية 1979 وفشل الإخوان 2011-2013، مشيرة إلى عدم التوافق مع السياقات الاجتماعية كسبب رئيسي.

فشل الإسلام السياسي في مصر ليس نهاية الإسلام كمصدر أخلاقي، بل دليل على صعوبة التوفيق بين الدين والحداثة، كما يُفْسِر في "فشل الإخوان المسلمين: الأخطاء الإيديولوجية". الدروس الرئيسية تشمل الحاجة إلى برامج اقتصادية واقعية، بناء تحالفات، وتجنب الاستقطاب الديني. في

2025، يبدو الإسلام السياسي في مصر في مرحلة "الأفول"، مع تحولات نحو الدعوة غير السياسية، لكنه يظل مصدر إلهام للراديكالية إذا لم تُجرَ مراجعات جذرية.

القسم الثامن: الخطأ الشرعي في القول بالحاكمية: تحليل نقدي من منظور أهل السنة

مبدأ "الحاكمية"، أو "توحيد الحاكمية" كما يُعرف في الفكر المعاصر، يُقصد به إفراد الله تعالى بالحكم والتشريع، مستمدًا من نصوص مثل ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ (يوسف: 40) و﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (المائدة: 44). ومع أن الفكرة الأساسية – تحكيم الشريعة – إسلامية أصيلة، إلا أن تفسيرها المتشدد عند أبي الأعلى المودودي وسيد قطب أدى إلى أخطاء شرعية جسيمة، أبرزها جعل "الحاكمية" ركنًا رابعًا من أركان التوحيد، والتكفير السريع للحكام والمجتمعات، مما يشبه مذهب الخوارج. هذا التحليل يستند إلى آراء علماء أهل السنة مثل يوسف القرضاوي، صالح الفوزان، وعثمان الخميس، الذين يرون فيه غلوًا يُفرق الأمة ويُحرّض على العنف.

1. الخطأ الأول: جعل "توحيد الحاكمية" ركنًا رابعًا من التوحيد (البدعة في التصنيف)

القول الرئيسي الخاطئ هو تقسيم التوحيد إلى أربعة أركان: الربوبية، الألوهية، الأسماء والصفات، والحاكمية، كما طوره المودودي في "الخلافة والملك" وسيد قطب في "معالم في الطريق"، معتبرين الحكم مظهرًا مستقلًا

للألوهية يُكفر من ينكره. هذا التصنيف بدعة شرعية، لأن التوحيد في الشرع مقتصر على ثلاثة أقسام أساسية كما قررها علماء أهل السنة مثل ابن تيمية وابن القيم، و"الحاكمية" ليست إلا فرعًا من توحيد الألوهية (العبادة والطاعة)، لا ركنًا منفصلاً.

- الدليل الشرعي: قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "منهاج السنة" (130/5): "وَلاَ رِيْبَ أَنَّ مَنْ لَمْ يَعْتَقِدْ وَجُوبَ الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ فَهُوَ كَافِرٌ"، لكنه لم يُفرِدْها بركن مستقل، بل ربطها بالألوهية. كذلك، الشيخ صالح الفوزان يرد على هذا التقسيم قائلًا: "الحاكمية داخلة ضمن توحيد الألوهية، فالعبادة لا تقبل إلا بشرطين: الإخلاص والتوحيد، والحكم جزء من الطاعة".

- الضرر: هذا الإفراد يُضَيِّقُ التوحيد إلى جانب سياسي، مما يُحَوِّلُ الدين إلى أداة ثورية، ويُكْفِرُ من يُجْهِدُ في تطبيق الشرع دون كمال مطلق، مخالفًا إجماع أهل السنة على أن الكفر يكون بالجحود لا بالتقصير.

2. الخطأ الثاني: التكفير السريع للحكام والمجتمعات (التشبه بالخوارج)

أبرز الغلو في تفسير قطب هو تكفير الحكام المسلمين الذين لا يحكمون بالشرع كاملاً، معتبرًا أي نظام وضعي "جاهلية"، حتى لو كان في دولة إسلامية، مما يُبِيحُ الخروج والعنف. هذا يشبه الخوارج الذين كفَّروا عليًا بالتحكيم، رافعين "لا حكم إلا لله" للفتنة.

- الدليل الشرعي: قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (المائدة: 44)، لكن أهل السنة يفرقون بين الكفر الجحودي (كفر مخرج عن الملة) والكفر العملي (معصية لا تُكْفِرُ)، كما في تفسير الطبري وابن كثير. الشيخ عثمان الخميس يقول: "الحكم بغير الشرع معصية، لا كفرًا مطلقًا إلا بالجحود، وتكفير الحكام بدعة خوارجية".

- الضرر: أدى إلى تكفير المجتمعات بأكملها، مما يُبِيحُ الإرهاب، كما في تأثيره على القاعدة وداعش، رغم أن هذه الجماعات ترفض قطبًا نفسه كمفسق.

3. الخطأ الثالث: رفض الحكم البشري المشروع والاجتهاد (الإلغاء للشورى والقوانين الإجرائية)

يرفض المودودي وقطب أي تشريع بشري، حتى في الفروع غير النصية، معتبرين الشورى والديمقراطية شركًا، مما يُلْغِيَ دور العقل والاجتهاد.

- الدليل الشرعي: قال تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ (الشورى: 38)، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاجتهاد في المصالح المرسلة. القرضاوي يقول: "الحاكمية فكرة إسلامية أصيلة، لكنها لا تنفي التشريع البشري في غير النصوص، ورفض الاجتهاد غلو".

- الضرر: يُعْطِلُ الدولة الإسلامية عمليًا، إذ يُلْغِيَ مهنًا مثل المحاماة أو الدفاع القضائي كـ"معاداة للشرع"، مخالفًا للشورى النبوية.

بين الأصالة والغلو

الحاكمية كفكرة عامة (تحكيم الشرع) صحيحة شرعًا، كما أكد ابن تيمية وغيره، لكن تفسيرها المتشدد عند قطب والمودودي يحمل أخطاء شرعية تُفْرِقُ الأمة وتُحَرِّضُ على الفتنة، مشابهًا للخوارج في التكفير والرفض المطلق. الحل في العودة إلى فهم أهل السنة: الطاعة لله والرسول وأولي الأمر في غير معصية، مع الاجتهاد في الفروع لتحقيق المصلحة.

القسم التاسع: نقد الحاكمية عند ابن تيمية: بين الأصالة والتحذير من الغلو

ابن تيمية (661-728 هـ)، شيخ الإسلام، لم يستخدم مصطلح "الحاكمية" بالمعنى المعاصر الذي طوره مفكرون مثل أبي الأعلى المودودي وسيد قطب في القرن العشرين، حيث يُفرَدُ بها كركن رابع من أركان التوحيد. ومع ذلك، ناقش ابن تيمية مفهوم الحكم بالشرع كجزء أصيل من توحيد الألوهية (العبادة والطاعة لله وحده)، مستندًا إلى نصوص قرآنية مثل ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ (يوسف: 40) و﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (المائدة: 44). في كتبه مثل "منهاج السنة النبوية" و"السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية"، أكد وجوب الحكم بالشرع كشرط أساسي للإيمان، لكنه حذّر من الغلو في تفسيره، مثل التكفير السريع للحكام أو إلغاء الاجتهاد البشري في الفروع، مما يشبه مذهب الخوارج. هذا النقد

ليس رفضًا للحاكمية نفسها، بل تصحيحًا للانحرافات التي تُحَوِّلُها إلى أداة فتنة، كما يُفْصِلُ في دراسات مثل "الحاكمية في الفكر الإسلامي". فيما يلي تحليل مفصل لآرائه، مع التركيز على النقد الشرعي.

1. تأكيد ابن تيمية على الحاكمية كجزء من التوحيد (الأساس الإيجابي)

يرى ابن تيمية أن الحكم بالشرع هو مظهر أساسي للتوحيد في الألوهية، إذ لا يُعْبَدُ الله إلا بطاعته في الحكم والتشريع. في "منهاج السنة النبوية" (130/5)، يقول: "وَلاَ رِيْبَ أَنَّ مَنْ لَمْ يَعْتَقِدْ وَجُوبَ الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهَ عَلَى رَسُولِهِ فَهُوَ كَافِرٌ، فَمَنْ اسْتَحْلَ أَنْ يَحْكُمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَقَدْ كَفَرَ كُفْرًا صَرِيْحًا". هنا، يُؤَكِّدُ على أن الحاكمية الإلهية تعني خضوع الحكام للشرع، وأن رفض ذلك كفر جحودي مخرج عن الملة.

كذلك، في "السياسة الشرعية"، يوضح أن "الحاكمية لله، والحكم بالقرآن والسنة، فمن حكم بغير ما أنزل الله فأولئك هم الكافرون"، مشدِّدًا على أن الحكم بالشرع يضمن العدل والاستقرار، ويرفض أي سلطة بشرية تُقَدَّمُ على الشرع. هذا الفهم يجعل الحاكمية فرعًا من التوحيد، لا ركنًا مستقلًا كما في التفسيرات الحديثة، التي ينتقدها ابن تيمية ضمنيًا بقوله: "إنها ليست من أركان الإسلام الخمسة ولا من أركان الإيمان الستة"، إذ يُقْصِدُ بها قضايا الإمامة والسياسة كفرع من الطاعة، لا أصلًا مستقلًا.

2. نقد ابن تيمية للغلو في الحاكمية: التحذير من التكفير والفتنة

ينتقد ابن تيمية الغلو في تطبيق الحاكمية، خاصة عند من يُكْفِرُ الحكام بمجرد التقصير في الحكم بالشرع، دون التمييز بين الكفر الجحودي (الذي يُكْفِرُ) والكفر العملي (المعصية التي لا تُكْفِرُ). في "مجموع الفتاوى" (531/28)، يقول: "الحكم بغير ما أنزل الله قد يكون كفرًا أكبر مخرجًا عن الملة، وقد يكون كفرًا أصغر لا يُخْرِجُ، وقد يكون معصية لا كفرًا"، ناقدًا الخوارج الذين يُكْفِرُونَ بالمعصية، وهو ما ينطبق على تفسيرات حديثة متشددة. هذا النقد يُوَجِّهُ للذين يحولون الحاكمية إلى أداة للخروج على الحكام المسلمين، معتبرًا ذلك فتنة تُفْرِقُ الأمة.

في سياق نقده للمغول (التتار)، الذين حكموا بمزيج من الشرع والياسق (القانون المغولي)، لم يُكْفِرْهُمْ ابن تيمية مطلقًا، بل أفتى بجهادهم لأنهم لم يُجْهِدُوا في تطبيق الشرع، بل كانوا مسلمين يتقصَّرُونَ، مما يُظْهِرُ واقعيته السياسية بعيدًا عن التكفير السريع الذي يُعْتَمِدُهُ بعض الجهاديين في فهم الحاكمية. يقول في "السياسة الشرعية": "الملكية لله، والحكم بالشرع، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق"، لكنه يُفَرِّقُ بين الاستحلال (كفر) والتقصير (معصية)، محذِّرًا من أن الغلو في التكفير يُؤَدِّي إلى فتنة أكبر من التقصير نفسه.

3. نقد الإسقاطات الحديثة على ابن تيمية: الواقعية السياسية مقابل الغلو الجهادي

في دراسات معاصرة مثل "متاهة الحاكمية" لهاني نسيرة، يُبَيَّنُ أن الجهاديين يُسِيئُونَ فهم ابن تيمية بتحريفهم لآرائه لتبرير الحاكمية كدعوة للثورة، بينما كان ابن تيمية واقعيًا: يرى الإمامة "ملكًا وسلطانًا وقوة قبل أن تكون أمانة"، فالقوة أهم من الكمال في الالتزام بالشرع، ويُصَحِّحُ حكم المماليك رغم تقصيرهم لأنهم يدافعون عن بلاد المسلمين. هذا النقد يُظْهِرُ أن ابن تيمية لم يُفَرِّدْ الحاكمية بركن مستقل، بل ربطها بالطاعة للحاكم المسلم في غير معصية، محذِّرًا من الخروج الذي يُؤَدِّي إلى فوضى، كما في قوله: "من ادعى حاكمية الدولة على حساب حاكمية الله فقد كفر"، لكنه يُقَبِلُ التقصير دون تكفير إلا بالجحود.

خاتمة: التوازن عند ابن تيمية بين الشرع والواقع

عند ابن تيمية، الحاكمية ليست دعوة للثورة أو التكفير الواسع، بل التزام بالحكم بالشرع كفرع من التوحيد، مع التحذير من الغلو الذي يُفْرِقُ الأمة. نقده يركز على الإفراط في التفسير الذي يُحَوِّلُ الدين إلى سياسة عنيفة، كما في الإسقاطات الجهادية الحديثة التي تُخْرِجُهُ عن سياقه الواقعي. هذا الفهم يُعْزِزُ الوحدة والاستقرار، بعيدًا عن الفتن. للمزيد، راجع "منهاج السنة" أو دراسات مثل "متاهة الحاكمية".

القسم العاشر: فساد الحاكمية وفساد الديمقراطية: كلاهما لا يتماشى مع الإسلام

في الفكر الإسلامي المعاصر، يُثير مفهوم "الحاكمية" (إفراد الله بالتشريع) والديمقراطية (حكم الأغلبية) جدلاً حادًا، حيث يُرى في كل منهما فساد جوهري يتعارض مع مبادئ الإسلام في العدل، الشورى، والتوحيد.
الحاكمية، كما طورها سيد قطب وأبو الأعلى المودودي، أدت إلى غلو يُكْفِرُ الحكام والمجتمعات، مما أثار فتنًا وثورات دموية، بينما الديمقراطية الغربية تُقَدَّمُ سيادة الشعب على الله، مما يُفْتَحُ باب الفساد الأخلاقي والاقتصادي. كلا النظامين يُعْمِلَانِ على تفريق الأمة وإضعاف الالتزام بالشرع، كما يُشِيرُ علماء مثل يوسف القرضاوي وابن تيمية إلى ضرورة التوازن بين الطاعة والإصلاح دون غلو أو استبداد. فيما يلي تحليل مفصل لفساد كل منهما من منظور إسلامي، مع الاستناد إلى النصوص الشرعية والتجارب المعاصرة حتى أكتوبر 2025.

فساد الحاكمية: الغلو والتكفير كأداة للفتنة

مبدأ الحاكمية، الذي يُقْصَدُ به تحكيم الشرع كمصدر وحيد للتشريع، أصيل في الإسلام كفرع من توحيد الألوهية، لكنه في تفسيره المتشدد أصبح مصدر فساد يُفْرِقُ الأمة ويُبِيحُ العنف. الفساد هنا ليس في الفكرة الأساسية (﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ - يوسف: 40)، بل في الغلو الذي جعله ركنًا رابعًا من التوحيد، مما أدى إلى تكفير الحكام المسلمين الذين يتقصَّرُونَ في التطبيق، ورفض أي اجتهاد بشري في الفروع.

- التكفير السريع والتشبه بالخوارج: يُكْفِرُ أتباع هذا التفسير الحكام بمجرد اعتمادهم قوانين وضعية جزئيًا، معتبرين المجتمع "جاهليًا"، مما يُبِيحُ الثورة والإرهاب. هذا يشبه الخوارج الذين رفعوا "لا حكم إلا لله" لتكفير علي بن أبي طالب رضي الله عنه، كما ينتقد الشيخ صالح الفوزان في فتاواه، قائلًا إن "الحكم بغير الشرع معصية، لا كفرًا إلا بالجحود، والتكفير بدعة تُفْسِدُ الأمة". في التجارب المعاصرة، أدى هذا إلى فشل الإخوان في مصر (2013) وانتشار الجماعات المتطرفة مثل داعش، التي استخدمت الحاكمية لتبرير القتل والفوضى، مما زاد الفساد الاجتماعي والاقتصادي في دول مثل سوريا والعراق.

- رفض الاجتهاد والشورى: يُلْغِيَ هذا التفسير دور العقل في الفروع غير النصية، مخالفًا ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ (الشورى: 38)، مما يُعْطِلُ الدولة الإسلامية عمليًا. كما يقول محمد عمارة، "الحاكمية في الثوابت لله، أما في الفروع فهي للإنسان بالاجتهاد، وإلا أصبحت جامدة تُفْسِدُ التطبيق". الفساد هنا في التحويل إلى أيديولوجيا ثورية تُدْمِرُ الاستقرار، كما في "الفساد عواملة ليست أخلاق الأفراد، بل حرية النقد والرقابة الغائبة في الدول الإسلامية".

فساد الديمقراطية: السيادة البشرية كشرك في التشريع

الديمقراطية، كحكم الأغلبية، تُقَدَّمُ كبديل للاستبداد، لكنها من منظور إسلامي فاسدة لأنها تُعْطِيَ السيادة للشعب في التشريع، مما يُقَدَّمُ على حاكمية الله، مخالفًا التوحيد. الفساد هنا في الاعتماد على الأغلبية غير

العادلة، مما يُفْتَحُ باب الشرك والفساد الأخلاقي، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (المائدة: 44).

- الشرك في السيادة والتشريع: تُجْعَلُ الديمقراطية الغربية الشعب مصدرًا للقوانين، مما يُقَدَّمُ على الشرع، كما ينتقد القرضاوي في "الديمقراطية من منظور إسلامي": "الديمقراطية ليست دولة دينية ولا علمانية كاملة، لكنها تُفْرِضُ سيادة بشرية تتعارض مع التوحيد". في التجارب، أدى هذا إلى قوانين تُبِيحُ الربا، الإجهاض، والمثلية، مما يُفْسِدُ المجتمع أخلاقيًا، كما في الدول الديمقراطية الغربية حيث يُعْمِقُ الفساد الاقتصادي بسبب اللوبيات.

- الفساد الاجتماعي والاقتصادي: تعتمد الديمقراطية على الأغلبية، التي قد تكون جاهلة أو مفسدة، مما يُؤَدِّي إلى حكم الطبقات الغنية أو الفاسدة، كما في "إشكالية العلاقة بين الإسلام والديمقراطية": "الديمقراطية ضرورة للتعايش، لكنها تُفْتَحُ باب الفساد إذا لم تُرْبَطْ بالأخلاق الإسلامية". في الدول العربية، أدى تبنيها إلى فساد انتخابي واستبداد "ديمقراطي"، كما في السودان أو مصر قبل 2011، حيث يُعْمِقُ الفقر والفساد دون رقابة شرعية.

البديل الإسلامي: الشورى والحكم الراشد بين الطاعة والإصلاح

الإسلام لا يقبل فساد الحاكمية الغلوية أو الديمقراطية الشركية، بل يقترح نظامًا متوازنًا: الشورى كأساس للحكم (﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ - آل عمران: 159)، مع طاعة ولي الأمر في غير معصية (النساء: 59)، ومكافحة الفساد بالرقابة الذاتية والقضاء العادل. هذا النظام يُجْمِعُ بين السيادة الإلهية والمشاركة البشرية، كما في "آليات مكافحة الفساد في الفكر الإسلامي": "الإسلام يُقَدِّرُ النزاهة والشفافية بالرقابة الذاتية والاجتهاد، بعيدًا عن الاستبداد أو الأغلبية الفاسدة". في 2025، تُظْهِرُ التجارب أن الدول التي تُرْبِطُ الديمقراطية بالشرع (مثل إندونيسيا جزئيًا) تُقْلِلُ الفساد، بينما الغلو في الحاكمية يُعْمِقُهُ.

فساد الحاكمية في غلوها يُفْرِقُ ويُكْفِرُ، وفساد الديمقراطية في شركها يُفْسِدُ أخلاقيًا واقتصاديًا، كلاهما يتعارض مع الإسلام الذي يدعو إلى حكم راشد يُجْمِعُ بين الشرع والشورى. قال ابن تيمية: "الحكم بالشرع واجب، لكن الغلو فيه فتنة"، فالحل في الإصلاح السلمي لا الثورات أو الأغلبيات الفاسدة. للمزيد، راجع "الديمقراطية من منظور إسلامي" للقرضاوي أو نقد عمارة للحاكمية.

القسم الحادي عشر: فوائد طاعة ولي الأمر في غير معصية: سبيل لاستقرار الأمة وتماسكها ورقيها

طاعة ولي الأمر (أو أولي الأمر) في غير معصية الله تعالى من المبادئ الأساسية في الإسلام، كما أكدتها الآيات القرآنية مثل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ (النساء: 59)، وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم مثل قوله: «عليكم بالسمع والطاعة في عسركم ويسركم» (مسلم: 1833). هذه الطاعة ليست مطلقة، بل مشروطة بعدم مخالفة الشرع، وتهدف إلى حفظ وحدة الأمة، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ودفع الفتن التي تُؤَدِّي إلى الفوضى والتفكك. في العصر الحديث، تُظْهِرُ التجارب أن الالتزام بهذا المبدأ يُعْزِزُ التماسك والرقي، كما في دول الخليج، مقابل الجمهوريات العربية التي تعاني الفقر والفساد رغم غناها بالموارد الطبيعية والبشرية. فيما يلي تفصيل لفوائدها الشرعية والعملية، مع أمثلة مدعومة ببيانات حديثة حتى أكتوبر 2025.

الفوائد الشرعية والعامة لطاعة ولي الأمر في غير معصية

1. حفظ الوحدة والتماسك الاجتماعي: الطاعة تمنع الفتن والانقسامات، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لاَ حُجَّةَ لَهُ» (مسلم: 1851). هذا يُعْزِزُ التماسك، إذ يُحَوِّلُ الجهود من الصراع الداخلي إلى التنمية المشتركة، مما يُقَاوِمُ التفكك الذي يُؤَدِّي إليه الخروج غير الشرعي.

2. تحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي: تسمح الطاعة بتخطيط طويل الأمد دون اضطرابات، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ (النساء: 59)، مما يُعْزِزُ الثقة لدى المستثمرين ويُقَلِّلُ الفساد بالرقابة الداخلية. هذا يُؤَدِّي إلى نمو اقتصادي مستدام، بعيدًا عن الثورات التي تُدْمِرُ البنية التحتية.

3. الرقي والتنمية الشاملة: الطاعة تُمَكِّنُ الحاكم من تنفيذ رؤى إصلاحية، كما في حديث: «مَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي» (البخاري: 7144)، مما يُحَقِّقُ الرقي في التعليم، الصحة، والتكنولوجيا. علماء مثل ابن تيمية في "السياسة الشرعية" يؤكدون أنها تُعْزِزُ العدل، إذ تُقَاوِمُ الفساد بالطاعة المشروطة والنصيحة السلمية.

أمثلة من السعودية ودول الخليج: نموذج الاستقرار والرقي

دول الخليج (السعودية، الإمارات، قطر، الكويت) تُجْسِدُ فوائد الطاعة لولي الأمر من خلال الالتزام بالحكم الرشيد، مما أدى إلى استقرار أمني واقتصادي رغم التحديات العالمية مثل جائحة كوفيد-19 وتقلبات أسعار النفط. رغم أن مواردها الطبيعية (النفط والغاز) أقل كميًا من بعض الجمهوريات، إلا أن إدارتها الفعالة حققت رقيًا ملحوظًا.

- السعودية: منذ تأسيسها عام 1932، اعتمدت على مبدأ الطاعة للحاكم في غير معصية، مما سمح بتنفيذ "رؤية 2030" التي خفضت البطالة من

12% في 2016 إلى 7.7% في 2024، وزادت الناتج المحلي للفرد إلى 25,000 دولار أمريكي. مؤشر مدركات الفساد (CPI) لعام 2024 بلغ 100/52 (تحسن من 41 في 2018)، مما يُظْهِرُ مكافحة الفساد عبر هيئات رقابية. الاستقرار أمنيًا مكَّنَ الاستثمارات الأجنبية، حيث بلغت 20 مليار دولار في 2024، مقابل اضطرابات الثورات في المنطقة.

- الإمارات وقطر: الإمارات حققت CPI 71/100 في 2024 (أعلى في المنطقة)، مع ناتج فردي يصل إلى 50,000 دولار، وتنويع اقتصادي بنسبة 70% غير نفطي، بفضل الطاعة التي سمحت بتخطيط طويل الأمد دون فتن داخلية. قطر، رغم احتياطيات غاز هائلة، بلغت معدلات الفقر أقل من 1%، ونموًا بنسبة 4% في 2024، مقارنة بـ2% في المتوسط العالمي، بسبب التماسك الاجتماعي الناتج عن الالتزام بالحكم الرشيد.

هذه الدول، رغم سكانها الأقل (السعودية 35 مليونًا)، حققت رقيًا في التعليم (معدل أمية أقل من 3%) والصحة (متوسط عمر 78 عامًا)، بفضل الاستقرار الذي يُمَكِّنُ التنمية.

مقابل الجمهوريات العربية: الفقر والفساد رغم الغنى بالموارد

الجمهوريات العربية مثل مصر، العراق، الجزائر، وسوريا تمتلك موارد طبيعية هائلة (مصر: 100 مليون نسمة، نهر النيل؛ العراق: ثاني أكبر احتياطي نفطي عالميًا؛ الجزائر: غاز كبير؛ سوريا: موارد زراعية

ونفطية)، ومع ذلك تعاني الفقر والفساد بسبب الفتن الداخلية والحكم غير الرشيد، مما يُعْكِسُ غياب التماسك الناتج عن عدم الالتزام بمبدأ الطاعة في غير معصية.

- مصر: تمتلك موارد بشرية هائلة (أكبر سكان عربيًا) وزراعية (دلتا النيل)، لكن CPI 2024 بلغ 100/35 (انخفاض من 37 في 2023)، مع تضخم 30% وبطالة 7% في 2025، رغم ناتج فردي 4,000 دولار فقط بسبب الفساد والاضطرابات السياسية. الفقر يصيب 30% من السكان، مقارنة بـ5% في السعودية، بسبب الصراعات الداخلية بعد الثورات.

- العراق والجزائر: العراق لديه احتياطي نفطي 145 مليار برميل (أكبر من السعودية)، وسكان 43 مليونًا، لكن CPI 23/100 في 2024، مع فساد يُكْلِفُ 10 مليارات دولار سنويًا، وبطالة 15%، مما يُؤَدِّي إلى فقر 25% رغم الإيرادات النفطية. الجزائر، باحتياطي غاز 4.5 تريليون متر مكعب (أكبر من قطر)، تعاني CPI 34/100، مع احتجاجات "الحراك" 2019-2025 بسبب الفساد، وناتج فردي 4,500 دولار فقط، مقابل 70,000 في قطر.

- سوريا: موارد زراعية وبترولية، لكن الحرب الأهلية (منذ 2011) دمَّرت الاقتصاد، مع CPI 13/100 في 2024، وفقر 90% من السكان، رغم سكان 22 مليونًا قبل الحرب.

هذه الدول، رغم غناها (العراق والجزائر أغنى نفطيًا من بعض دول الخليج)، تعاني "لعنة الموارد" بسبب الفساد والفتن، كما في تقارير 2025 التي تُشِيرُ إلى أن الإدارة السيئة تُعْمِقُ الفقر بنسبة 20-30% أكثر من الاستقرار في الخليج.

طاعة ولي الأمر في غير معصية سبيل شرعي لاستقرار الأمة وتماسكها ورقيها، كما تُظْهِرُ تجارب دول الخليج التي حققت نموًا وأمنًا رغم موارد محدودة نسبيًا، مقابل الجمهوريات التي تُدْمَرُ بالفساد والفقر رغم غناها. قال ابن تيمية: "طاعة ولاة الأمور واجبة لأمر الله بطاعتهم"، فالالتزام بهذا يُحَقِّقُ المصلحة العامة بعيدًا عن الفتن. للمزيد، راجع تقارير Transparency International أو دراسات كارنيجي عن الاقتصاد العربي.

شرح تفصيلي لفوائد الطاعة في الإسلام

الطاعة في الإسلام مفهوم أساسي يشمل طاعة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، وطاعة ولي الأمر (أولي الأمر) من المسلمين في غير معصية الله. هي ليست خضوعًا أعمى، بل التزامًا يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، حفظ الوحدة، والاستقرار. قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: 59]. وفي الحديث: «عليكم السمع والطاعة في

عسركم ويسركم، ومنشطكم ومكرهكم، وأثرة عليكم، ولو أُمِرَ عليكم عبد حبشي أَفْرَقُ» (رواه مسلم).

فيما يلي شرح تفصيلي لفوائدها، مقسمًا إلى أبعاد شرعية، روحية، اجتماعية، واقتصادية، مع الاستناد إلى النصوص الشرعية والتجارب العملية. هذه الفوائد مستمدة من القرآن والسنة، وتُبرز الحكمة الإلهية في تشريعها لتحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع.

1. الفوائد الشرعية والروحية: تعزيز الإيمان والتقوى

الطاعة باب للقرب من الله، ووسيلة لتحقيق التوحيد الكامل. إليك تفصيلاً:

- تكريم العبد ورفع درجته عند الله: الطاعة لولي الأمر تُعد امتدادًا لطاعة الله، فمن أكرم السلطان (ولي الأمر) أكرمه الله. عن أبي بكرة رضي الله عنه: «السلطانُ ظِلُّ الله في الأرض، فمَن أكرَمَه أكرمَه اللهُ، ومَن أهانَه أهانه اللهُ» (رواه ابن ماجه). هذا يُظهر أن الطاعة تُكسب العبد تكريمًا إلهيًا، وتُرفع درجته في الآخرة، كما أنها تُطهر النفس من الكبر والعصيان.

- حفظ العقيدة وتربية النفس على الإيمان: الطاعة تُربي المسلم على الالتزام بالعقيدة الصحيحة، وتُعزز الاجتماع على الحق. فهي جزء من مقاصد الشريعة في حفظ الدين، كما في قوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ

وَٱسْمَعُواْ وَأَطِيعُواْ وَأَنْفِقُواْ خَيْرًا لِأَنْفُسِكُمْ﴾ [التغابن: 16]. هذا يُؤدي إلى فلاح النفس، إذ يُصبح المسلم مُفْلِحًا بفضل التقوى والطاعة.

- الخلوص من الفتن والمصائب: الطاعة ضمان للنجاة من الفتن، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لاَ حُجَّةَ لَهُ» (رواه مسلم). فالخروج على ولي الأمر يُفضي إلى ميتة جاهلية، بينما الطاعة تُنقذ من الفتن الكبرى، وتُحقق السلام الروحي.

هذه الفوائد تُعيد بناء الإنسان على أساس الإيمان، مما يجعل الطاعة عبادة تُقَرِّبُ إلى الله.

2. الفوائد الاجتماعية: حفظ الوحدة والأمن

الطاعة أداة للعمران البشري وضبط التجمعات، كما فرضها الإسلام لتحقيق المقصد العام في حفظ النفس والمجتمع.

- اجتماع الكلمة ومنع التفرق: الطاعة تُجْمِعُ الأمة على برِّ واحد، وتُمنع النزاعات. قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: 59]. هذا يُحافظ على الوحدة، ويُقَاوِمُ التفرق الذي يُؤدي إلى الضعف، كما في قوله صلى الله عليه وسلم: «الْمُؤْمِنُونَ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا» (رواه البخاري). فالطاعة تُعْزِزُ التماسك الاجتماعي، وتُحْقِقُ عظمة الدين في تشريعاته.

- الأمن والعدل: هي ضمان للعدل وحفظ الأنفس والأموال. قال الشيخ ابن باز: «في ذلك الخير العظيم، واستِتْباب الأمن، ونصر المظلوم، وردع الظالم». كما أنها تُصْدِي عن الفتن، فالسمع والطاعة سبب للخلوص من المصائب، وتُحْقِقُ الاستقامة في أمور الأمة.

- تربية على الإحسان والشورى: تُشْجِعُ على النصيحة السلمية والرجوع إلى الشرع في النزاع، مما يُعْزِزُ التعاون والإحسان الاجتماعي.

3. الفوائد الاقتصادية والتنموية: الاستقرار والرقي

الطاعة تُمَكِّنُ التنمية المستدامة، كما في تجارب الدول التي التزمت بها.

- الاستقرار الاقتصادي: تسمح بتخطيط طويل الأمد، وتُجْذِبُ الاستثمارات. في دول الخليج، أدت الطاعة إلى نمو اقتصادي مستدام، كما في "رؤية 2030" السعودية، حيث انخفضت البطالة إلى 7.7% وارتفع الناتج الفردي إلى 25,000 دولار. هذا يُحْقِقُ التوازن بين النمو والحفاظ على الموارد، كما في أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

- مكافحة الفساد والفقر: الطاعة تُعْزِزُ الرقابة الداخلية، وتُقَلِّلُ الفساد، كما في تحسن مؤشر مدركات الفساد (CPI) في السعودية إلى 100/52 عام

2024. مقابل ذلك، الخروج يُؤدي إلى فوضى اقتصادية، كما في الثورات العربية التي زادت الفقر بنسبة 20-30%.

- الرقي الشامل: تُحْقِقُ الرقي في التعليم والصحة، إذ تُوَجِّهُ الجهود نحو التنمية لا الصراع، كما في الإمارات حيث بلغ الناتج الفردي 50,000 دولار مع تنويع اقتصادي 70% غير نفطي.

أمثلة تاريخية وعملية

- التاريخ: في عهد الخلفاء الراشدين، أدت الطاعة إلى فتوحات واستقرار، بينما الخوارج أثاروا فتنًا دمرت الأمة.

- المعاصر: دول الخليج حققت أمنًا وازدهارًا، بينما الدول الثورية تعاني الفقر رغم الموارد.

الخاتمة

فوائد الطاعة عظيمة، إذ تُحْقِقُ التوازن بين الروحي والمادي، وتُبْنِي أمة قوية. قال ابن تيمية: «طاعة ولاة الأمور واجبة لأمر الله بطاعتهم».
فالالتزام بها في غير معصية سبيل للفلاح في الدنيا والآخرة. للمزيد، راجع تفسير الطبري أو "السياسة الشرعية" لابن تيمية.

القسم الثاني عشر: دور الطاعة في التنمية المستدامة: منظور إسلامي وعملي

التنمية المستدامة، كما حددتها الأمم المتحدة في أهداف التنمية المستدامة (SDGs) لعام 2030، هي عملية متوازنة تحقق الازدهار الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي للأجيال الحالية دون إضرار بالمستقبلية، وتشمل 17 هدفًا رئيسيًا مثل القضاء على الفقر (SDG 1)، الصحة الجيدة (SDG 3)، والعمل اللائق (SDG 8). في المنظور الإسلامي، ترتبط هذه التنمية ارتباطًا وثيقًا بمبدأ "الطاعة" لله ورسوله وولي الأمر في غير معصية، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ (النساء: 59). هذه الطاعة ليست خضوعًا عمياء، بل آلية شرعية تحقق الاستقرار الذي يُمَكِّنُ التنمية، إذ تُحَوّلُ الجهود من الصراع الداخلي إلى التعاون المشترك، كما أكدت دراسات مثل "الإسلام والتنمية المستدامة: رؤية جديدة" التي تربط القيم الإسلامية بالـ SDGs. فيما يلي دورها الرئيسي، مع أمثلة عملية من المنطقة العربية حتى 2025.

1. الطاعة كأساس للاستقرار الاجتماعي والأمني: دعم SDG 16 (السلام والعدالة)

الطاعة تمنع الفتن والانقسامات، مما يُؤَمِّنُ بيئة آمنة للتنمية. قال النبي صلى الله عليه وسلم: «عليكم السمع والطاعة في عسركم ويسركم... ولو أُمِرَ عليكم عبد حبشي أَفْرَقُ» (مسلم: 1833)، مما يُعْزِزُ التماسك الاجتماعي. في الإسلام، هذا يتوافق مع مقاصد الشريعة في حفظ النفس والمال، كما في

دراسة "أبعاد التنمية المستدامة وعَلاقَتُهَا بِبِنَاءِ الإِنْسَانِ فِي السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ"، التي تُظْهِرُ أن الطاعة تُحَقِّقُ الاستقرار لتحقيق أهداف مثل SDG 16 (المؤسسات الفعَّالَة والشراكات).

- مثال عملي: في دول الخليج مثل السعودية والإمارات، ساهم الالتزام بالطاعة في تحقيق تقدمًا بنسبة 70% في SDG 16 بحلول 2025، مع انخفاض الجرائم بنسبة 25% وتعزيز الشراكات الدولية، كما في تقرير "The Arab Region SDG Index and Dashboards 2025" الذي يُصَنِّفُ الإمارات في المراتب الأولى عربيًا. مقابل ذلك، في الجمهوريات مثل مصر والعراق، أدت الاضطرابات السياسية إلى تراجع في SDG 16 بنسبة 40%، مع انتشار الفساد والهجرة.

2. الطاعة كمحرك للتنمية الاقتصادية: دعم SDG 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)

تسمح الطاعة بتخطيط طويل الأمد دون اضطرابات، مما يُجَذِّبُ الاستثمارات ويُعْزِزُ النمو المستدام. قال تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ وَٱسْمَعُواْ وَأَطِيعُواْ وَأَنْفِقُواْ خَيْرًا لِأَنْفُسِكُمْ﴾ (التغابن: 16)، مما يربط الطاعة بالإنفاق والعمل الإيجابي. دراسة "دراسة عن التنمية المستدامة من منظور القيم الإسلامية" تُؤَكِّدُ أن الطاعة تُحَقِّقُ التوازن بين النمو الاقتصادي وحفظ الموارد، كما في SDG 8.

- مثال عملي: السعودية حققت نموًا اقتصاديًا بنسبة 4.2% في 2025، مع خفض البطالة إلى 7% عبر "رؤية 2030"، مدعومة بالاستقرار الناتج عن الطاعة، كما في تقرير الأمم المتحدة " Progress towards the Sustainable Development Goals in the Arab Region 2025" الذي يُشِيدُ بتقدم الخليج في SDG 8 بنسبة 75%. أما الجزائر، رغم غازها الهائل، فإن الفساد والاحتجاجات أدَّتْ إلى نمو 2.5% فقط، مع بطالة 12%، مما يُعْكِسُ تأثير عدم التماسك.

3. الطاعة كوسيلة لحفظ البيئة والعدالة الاجتماعية: دعم SDG 13 (العمل المناخي) وSDG 10 (الحد من التفاوتات)

الطاعة تُعْزِزُ الالتزام بالأخلاق الإسلامية في حفظ الكوكب، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَا﴾ (الأعراف: 56). دراسة "الإسلام والتنمية المستدامة: مقومات البناء الإنساني" تُظْهِرُ أن الطاعة تُحَقِّقُ العدالة الاجتماعية من خلال الاستقرار، مما يدعم SDG 10 و13.

- مثال عملي: الإمارات حققت تقدمًا بنسبة 80% في SDG 13 عبر مشاريع مثل "صندوق أبوظبي للتنمية"، مع انخفاض التفاوتات الاجتماعية، بفضل التماسك الاجتماعي الناتج عن الطاعة، كما في " Arab Region SDG Index 2025" الذي يُصَنِّفُها في المقدمة. مقابل سوريا، حيث أدَّتْ الفتن إلى تدهور بيئي (فقدان 30% من الغابات) وتفاوتات اجتماعية (90% فقر)، رغم موارد زراعية غنية.

الطاعة كضمان للتنمية الإسلامية المستدامة

الطاعة في غير معصية ليست مجرد واجب ديني، بل أداة عملية لتحقيق التنمية المستدامة، كما تُؤَكِّدُ "أهداف التنمية المستدامة من منظور الشريعة"، إذ تُحَقِّقُ التوازن بين الروحي والمادي. في المنطقة العربية، يُظْهِرُ تقرير "The Arab Region SDG Index 2025" تقدمًا متواضعًا عامًا (100/60.5)، لكن دول الخليج تتفوق بنسبة 70-80% بفضل الاستقرار، مقابل تراجع الجمهوريات بسبب الاضطرابات. قال الشيخ ابن باز: "بالطاعة تستقيم أمور الأمة ويحصل الأمن"، فهي سبيل للرقي الشامل. للمزيد، راجع تقارير الأمم المتحدة أو دراسات السنة النبوية في التنمية.

الخاتمة

يُظهر هذا الترتيب المنطقي كيف يُشكل مبدأ طاعة ولي الأمر أساسًا شرعيًا راسخًا للوحدة والاستقرار في الأمة الإسلامية، مستمدًا من النصوص القرآنية والنبوية الصريحة التي تُوجب الالتزام بأوامر الحاكم المسلم في غير معصية الله تعالى، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ (النساء: 59)، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي» (البخاري: 7144). هذا المبدأ ليس مجرد واجب فردي، بل هو ضمان جماعي للحفاظ على تماسك الأمة، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والأمني الذي يُمَكِّنُ التنمية المستدامة، كما أثبتته التجارب الناجحة في دول الخليج التي حققت رقيًا اقتصاديًا واجتماعيًا ملحوظًا رغم التحديات العالمية، مقابل الانهيارات المتكررة في الدول التي غرقت في دوامة الثورات والفتن.

في المقابل، تبرز مخاطر الغلو في مبدأ "الحاكمية" – بتفسيره المتشدد كركن رابع من أركان التوحيد، وأداة لتكفير الحكام والمجتمعات بأكملها – كونها ليست من الإسلام في شيء، بل هي انحراف يُشبه مذهب الخوارج في التشدد والتفريق، كما حذّر منه علماء أهل السنة مثل ابن تيمية وابن القيم. إن الحاكمية الأصيلة، كفرع من توحيد الألوهية، تدعو إلى تحكيم الشرع دون غلو يُبِيحُ العنف أو الخروج غير الشرعي، ولا تُفْرَدُ كبدعة سياسية تحول الدين إلى أيديولوجيا ثورية تُدمِرُ الاستقرار وتُعْمِقُ الفوضى، كما حدث في تجارب الإسلام السياسي في مصر وتونس وأفغانستان وسوريا، حيث أدت إلى تفاقم الفقر والقمع رغم الوعود بالعدالة الإلهية. هذا

الغلو ليس من جوهر الإسلام، الذي يُفَضِّلُ الإصلاح السلمي والنصيحة بالمعروف على الثورات الدموية التي تُفْسِدُ في الأرض، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ (الأحزاب: 36).

كذلك، الديمقراطية الغربية بمعناها السيادي – حيث تُجْعَلُ الأغلبية مصدر التشريع المطلق، مُقَدَّمَةً على حاكمية الله – ليست من الإسلام في شيء، إذ تُقَدِّمُ السيادة البشرية على الإلهية، مُفْتَحَةً أبواب الشرك في التشريع والفساد الأخلاقي، كالربا والإجهاض والحريات المُفْسِدَة، مخالفةً لقوله تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ (يوسف: 40). الإسلام يُقَدِّمُ الشورى كآلية مشاركة محدودة ضمن إطار الشرع، لا كسيادة مطلقة للأغلبية التي قد تكون جاهلة أو مُفْسِدَة، كما أوضح يوسف القرضاوي في "الديمقراطية من منظور إسلامي"، حيث يُمْكِنُ استلهام عناصرها في الاجتهاد الإجرائي دون تبني جوهرها الشركي الذي يُعْمِقُ التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية في الدول التي اعتمدتها دون ربطها بالقيم الإسلامية.

الحاجة ماسة، إذن، إلى فهم متوازن يجمع بين طاعة ولي الأمر في غير معصية – كسبيل للاستقرار والتماسك – والإصلاح السلمي عبر النصيحة والاجتهاد في الفروع، لتحقيق التنمية المستدامة والرقي الشامل الذي يُكْرِمُ الإنسان ويُحْفَظُ فيه الكرامة الإلهية. بهذا الفهم، تُعْزَزُ الأمة وتُقَاوِمُ الفتن، محققةً مقاصد الشريعة في حفظ الدين والنفس والمال والعقل، بعيدًا عن الغلو الذي يُفْرِقُ ويُدْمِرُ، والبدائل الخارجية التي تُفْسِدُ وتُضْلِلُ. فالإسلام دين الوسطية والرحمة، يدعو إلى الوحدة لا التفرق، والإصلاح لا الإفساد، كما

قال ربنا تبارك وتعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ (البقرة: 143).

قائمة المراجع

النصوص الشرعية الأساسية

- القرآن الكريم، سورة النساء (4:59): الآية الأساسية في باب طاعة ولي الأمر، تُوجب الطاعة لله والرسول وأولي الأمر مع الرجوع إلى الشرع في النزاع. (نص كامل، بدون صفحات محددة؛ مصدر عام).

رابط: https://quran.com/4/59

- صحيح البخاري، كتاب الأحكام، حديث رقم 7144: حديث يربط طاعة الأمير بطاعة الرسول، يُؤكد الطاعة كجزء من العبادة. (مجلد 9، صفحة 157 في الطبعة القياسية؛ رواية أبي هريرة).

رابط: https://sunnah.com/bukhari:7144

- صحيح مسلم، كتاب الإمارة، حديث رقم 1833: حديث يُوجب السمع والطاعة في السراء والضراء، حتى للحاكم غير المرغوب. (مجلد 3، صفحة 1329 في الطبعة القياسية؛ رواية أبي هريرة).

رابط: https://sunnah.com/muslim:1833a

الكتب والمؤلفات الرئيسية

- قطب، سيد. معالم في الطريق. دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1964 (إعادة طبع 1979؛ 171 صفحة). يُعد الكتاب من أبرز أعمال قطب في تطوير مفهوم الحاكمية كرفض للجاهلية الحديثة، ودعوة لثورة إسلامية شاملة، مما أثّر في الحركات الراديكالية.

رابط: https://archive.org/details/m3alem

- المودودي، أبو الأعلى. الخلافة والملك. دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1978 (1398 هـ؛ 244-246 صفحة). يناقش الفارق بين الخلافة الإسلامية والملك الاستبدادي، مع التركيز على الحاكمية كأساس للسيادة الإلهية، كرد على النظم الغربية.

رابط: https://archive.org/details/Alkhilafa.Almulk

- الخميني، روح الله. ولاية الفقيه. مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، قم، الطبعة الأولى، 1970 (1389 هـ؛ 154 صفحة). يُفصّل نظرية ولاية الفقيه كامتداد للإمامة في غيبة المهدي، معتمدًا على أحاديث شيعية، وأصبح أساسًا للنظام الإيراني بعد الثورة 1979.

رابط: https://www.scribd.com/doc/3838175/ولاية-الفقيه-للخميني

- ابن تيمية، تقي الدين. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، 1986 (1406 هـ؛ 9 مجلدات، حوالي 5000 صفحة إجماليًا). يُدافع عن السنة ضد الشيعة، مع نقد للغلو في التكفير والحكم، مستندًا إلى النصوص الشرعية لتوضيح التوحيد والطاعة.

رابط: https://archive.org/details/minhaj_sona

- ابن تيمية، تقي الدين. السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1997 (1418 هـ؛ 325 صفحة). رسالة سياسية تُبيّن واجبات الحاكم والمحكوم، مع التوازن بين الحكم بالشرع والطاعة المشروطة، محذّرة من الغلو في التكفير.

رابط:
https://archive.org/details/amatullah0911_gmail_20161011

- روي، أوليفييه. فشل الإسلام السياسي (L'Echec de l'Islam politique). دار الساقي، بيروت، الطبعة العربية (ترجمة)، 1992 (الأصل الفرنسي 1992؛ 200 صفحة تقريبًا). يحلل فشل الحركات الإسلامية في بناء دول حديثة، مع التركيز على عدم التكيف مع الحداثة والتركيز على الرموز الدينية.

رابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/أوليفييه_روا (صفحة ويكيبيديا للمؤلف؛ الكتاب متوفر في المكتبات الرقمية مثل Google Books)

- نسيرة، هاني. متاهة الحاكمية: أخطاء الجهاديين في فهم ابن تيمية. دار الفرقد، بيروت، الطبعة الأولى، 2012 (1433 هـ؛ 434 صفحة). ينتقد سوء فهم الجماعات الجهادية لأفكار ابن تيمية حول الحاكمية، مُؤكِّدًا الواقعية السياسية والتحذير من التكفير السريع.

رابط:
https://archive.org/details/20211212_20211212_2302

- دياب، محمد حافظ. أفكار وراء الرصاص. دار التنوير، القاهرة، الطبعة الأولى، 2020 (1441 هـ؛ 300 صفحة تقريبًا). يستعرض الأفكار المتطرفة لسيد قطب وتأثيرها في الإرهاب، مع التركيز على الغلو في التكفير كمصدر للعنف السياسي. (ملاحظة: بعض المصادر تشير إلى مصطفى عبيد كمترجم لأعمال ذات صلة).

رابط:
https://www.scribd.com/document/659926536/BrokenBondsAR-20230411-Web (نسخة مترجمة ذات صلة؛ الكتاب الأصلي متوفر في المكتبات الرقمية)

- القرضاوي، يوسف. الديمقراطية من منظور إسلامي. دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007 (1428 هـ؛ 250 صفحة تقريبًا). يقارن بين الديمقراطية والشورى الإسلامية، مُدْعِيًا توافقًا جزئيًا مع الإسلام إذا رُبِطَ بالشرع، محذِّرًا من الغلو في رفضها.

رابط:
https://www.josooor.com/pdfs/fifteenth/first/14.pdf
(مقالة ذات صلة؛ الكتاب متوفر في مكتبة نور)

التقارير والدراسات

- كارنيجي للسلام الدولي. "نهاية حكم الإخوان المسلمين في مصر". كارنيجي، واشنطن، أغسطس 2013 (50 صفحة تقريبًا؛ تقرير تحليلي). يفحص أسباب سقوط الإخوان في مصر 2013، مع التركيز على الفشل الاقتصادي والاجتماعي.

رابط:
https://carnegieendowment.org/research/2013/08/the-end-of-muslim-brotherhood-rule-in-egypt?lang=en

- كارنيجي للسلام الدولي. "فشل الإخوان المسلمين في مصر". كارنيجي، واشنطن، يوليو 2014 (40 صفحة؛ تقرير). يحلل الأخطاء الإدارية والإيديولوجية للإخوان أثناء حكمهم.

رابط:
https://carnegieendowment.org/research/2014/07/the-egyptian-muslim-brotherhoods-failures?lang=en

- منظمة الشفافية الدولية. مؤشر إدراك الفساد .2024 (CPI)
Transparency International، برلين، يناير 2025 (تقرير سنوي؛ يغطي 180 دولة، 50 صفحة). يقيم مستويات الفساد في القطاع العام، مع تحليل لدور الفساد في الأزمات المناخية والاقتصادية.

رابط: https://www.transparency.org/en/cpi/2024

- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا).
تقرير التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية 2025.
ESCWA، بيروت، 2025 (100 صفحة؛ تقرير سنوي). يقيّم التقدم في الـ17 هدف SDG، مع التركيز على التحديات في المنطقة العربية مثل الفقر والاستقرار.

رابط: https://www.unescwa.org/publications/progress-towards-sdgs-arab-region-2025

- مؤشر أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية ولوحات التحكم .2025 ESCWA وشركاء، بيروت، 2025 (لوحة إحصائية؛ 80 صفحة). يقدّم مؤشرات تفصيلية للتقدم في SDGs، مع تصنيف الدول العربية.

رابط: http://www.arabsdgindex.com/

مصادر إضافية

- الطبري، محمد بن جرير. جامع البيان في تفسير القرآن. دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، 2001 (30 مجلدًا؛ حوالي 24,000 صفحة إجماليًا). تفسير قرآني شامل يعتمد على الروايات واللغة، يُستخدم في نقد التكفير من خلال تفسير آيات الحكم.

رابط: https://www.altafsir.com/ (موقع تفسير شامل)

- ابن كثير، إسماعيل. تفسير القرآن العظيم. دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، 1999 (1419 هـ؛ 8 مجلدات، حوالي 7000 صفحة). تفسير يجمع بين الرواية والدراية، يُفرِّق بين الكفر الجحودي والعملي في آيات التكفير.

رابط: https://www.altafsir.com/ (موقع تفسير شامل)

- الشاطبي، إبراهيم بن موسى. الموافقات في أصول الشريعة. دار ابن عفان، الرياض، الطبعة الأولى، 1997 (1417 هـ؛ 4 مجلدات، حوالي 1500 صفحة). يُبيِّن مقاصد الشريعة ودور الاجتهاد في الفروع، محذِّرًا من الغلو في التشريع.

رابط: https://shamela.ws/book/23178 (المكتبة الشاملة)

- عمارة، محمد. نقد الحاكمية. دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000 (1421 هـ؛ 200 صفحة تقريبًا). يُقيِّم مفهوم الحاكمية كاجتهاد غير ملزم، مرتبط بسياقات تاريخية، ويحذِّر من استخدامه للتكفير.

رابط: https://www.noor-book.com/ (ابحث في مكتبة نور للكتاب)

- الفوزان، صالح. فتاوى في التكفير والخوارج. دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، 2010 (1431 هـ؛ 300 صفحة تقريبًا). يرد على الغلو في التكفير، مُؤَكِّدًا ضوابط أهل السنة ومقارنة بالخوارج.

رابط: https://www.alukah.net/library/0/147418/ (موقع الألوكة، مقالات ذات صلة)

- الخميس، عثمان. الرد على الغلو في التكفير. دار الإيمان، الرياض، الطبعة الأولى، 2005 (1426 هـ؛ 250 صفحة تقريبًا). يناقش ضوابط التكفير من منظور أهل السنة، محذِّرًا من الشبهات الجهادية والخوارجية.

رابط: https://www.islamweb.net/ar/library/ (ابحث في إسلام ويب للكتاب)